

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ٧

الاثنين، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة: عرض يقدمه الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/53/1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها الثالثة المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ستعقد الجمعية العامة أولا في البند ١٠ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" وسنستمع إلى عرض موجز يقدمه الأمين العام عن تقريره السنوي.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني ويشرفني أن أرحب بكم جميعا في هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وإنني أؤمن بأنها يمكن أن تكون أروع مصدر للأفكار التطلعية. بل إنها يمكن أن تفتح آفاقا جديدة للمنظمة وحتى للعالم، شريطة أن تتوفر لدينا الشجاعة لمواجهة ما ينتظرنا بأعين متفتحة.

عندما تكلمت أمامكم من فوق هذه المنصة قبل عام، ركزت على إصلاح الأمم المتحدة ذاتها. لقد كان الإصلاح ولا يزال أساسيا إذا أردنا أن نضطلع بدورنا الكامل في العصر الجديد.

واليوم يمكنني أن أقول بارتياح إن "ثورة هادئة" تحدث. فقد بدأت أسرة الأمم المتحدة تعمل بوحدة من الهدف واتساق في الجهد أكثر مما فعلت قبل عام. وينطبق هذا بشكل خاص على الأمانة العامة وعلاقاتها بالبرامج والصناديق.

وهذا لا يعني إننا يمكن أن نكتفي بما حققناه من نصر، فالإصلاح عملية مستمرة وسأواصل العمل بشأن طرق تحسين عملنا. وأثناء هذه الدورة أرجو أن تقوموا، أنتم الدول الأعضاء، بالدفع بهذه العملية قدما عن طريق اعتماد المزيد من التدابير لتحسين المنظمة وتنقيح الجوانب التي ليس سواكم قدرة على تغييرها.

ولكن ربما يكون أعظم عائق أمام حسن الأداء الضغوط المالية التي نعمل في ظلها. فالتقشف المالي هو سمة عالم اليوم: لقد ساعدنا على تركيز تفكيرنا في أن نقدم لكم أفضل قيمة مقابل الأموال التي تقدمونها. ولكن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونكتب ميثاقا جديدا. كذلك لن نقدم رسما هندسيا لنديا مثالية. إن ما يجب أن نفعله هو أن نحدد قلة قليلة منتقاة من المشاكل العالمية الأكثر إلحاحا، وأن نضع لأنفسنا برنامجا دقيقا قابلا للتحقيق لتناول تلك المشاكل. وأظن أن جل ذلك البرنامج، إن لم يكن كله، سوف يصنّف تحت عنوان واحد أصبح الكلمة الجذابة في زمننا، هي "العولمة".

واعتقد أن العولمة، إذا ما أخذت في مجموعها وعلى المدى الطويل، سوف تكون إيجابية. فهي تجذب الناس بعضهم إلى بعض بطريقة أوّثق، وتوفر لكثير منا خيارات لم يكن أجدادنا يستطيعون مجرد الحلم بها. وتمكننا من أن ننتج بكفاءة أكبر، وتسمح، على الأقل، لبعضنا، أن يحسنوا نوعية حياتهم.

ولكن من أسف أن هذه المنافع شتان أن يشعر بها الجميع على قدم المساواة. إن التغيير الإيجابي على المدى الطويل، بالنسبة للملايين من إخواننا من البشر، هو مجرد هدف أبعد إدراكا من أن يكون ذا أهمية. وهناك ملايين البشر لا يزالون يعيشون على هامش الاقتصاد العالمي. وهناك ملايين آخرون تمثل العولمة لهم لا فرصة سانحة بل قوة للزعزعة والتدمير، وتهجما على مستويات معيشتهم المادية أو على طريقتهم التقليدية في الحياة. ثم إن من يشعرون بأنهم مهمشون على هذا النحو تتزايد أعدادهم باطراد.

إن النكسة الآسيوية أطلقت عنان أزمة اقتصادية عالمية، ذات عواقب اجتماعية وخيمة جدا. إن بعض الاقتصادات الأكثر نجاحا أُلقيت في وهدة الانكماش، بسرعة فاجأت المجتمع الدولي كله.

وكانت الجماعات الأضعف هي، كالمعتاد، أشد الجماعات إصابة. والبلدان التي كانت اقتصاداتها قد بدأت تحبو على الطريق إلى الانتعاش، هي البلدان التي تجد نفسها الآن في أكبر الخطر. لقد امتدت الأزمة الآن إلى روسيا. وحتى أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا ليست محصنة. والرئيس ك्लينتون اعترف حديثا بالتهديد المائل في هذا الحريق الأهوج، حتى لأكبر اقتصاد في العالم.

علينا أن نتلاقى لإيجاد الردود، ولكن من هم الذين ينبغي لهم الجلوس حول الطاولة؟ لقد انقضى الزمن الذي كانت فيه الدول المصنعة السبع الكبرى تستطيع، أو يجدر بها، أن تتولى المهمة وحدها. ولا يمكن كذلك ترك هذه الأزمة لوزراء المالية وأرباب البنوك المركزية وحدهم، وإن

دون أموال لا يمكن أن تكون هناك قيمة. فالتقشف شيء واتباع نظام تغذية نتيجته الموت جوعا شيء آخر.

مرة ثانية أناشد الدول الأعضاء القليلة التي تأخرت كثيرا في تسديد أنصبتها أن تقتدي بالمثال الحسن الذي ضربته دول أخرى. فليس هناك بديل في دفع المبالغ المستحقة بالكامل وفي الأجل المحدد.

إن الإصلاح يعطينا تدريجيا أمما متحدة أكثر اقتدارا، وأعني بذلك أمما متحدة أكثر قدرة على الاضطلاع بالمهام التي تنيطها بها الدول الأعضاء. نحن في حاجة إلى أن نحدد التحديات الجديدة التي نواجهها وأن نستنبط وسائل مناسبة لمواجهتها.

في عام ١٩٤٥، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية توافر للآباء المؤسسين الفرصة والالتزام بإعادة صياغة النظام العالمي، وأنشأوا هذه المنظمة لإنقاذ الأجيال المقبلة من تكرار المحنة التي عانوا منها. واليوم فإننا بدورنا نمر بتحول هائل.

إن مهمتنا بطريقة أو بأخرى تختلف كثيرا عن مهمة الآباء المؤسسين. كان في وسعهم العمل دون أية انطباعات خارجية بينما يتعين علينا أن نحترم إجراءات محددة وأن نتغلب على أنماط تفكير متأصلة من زمن طويل. لقد واجهوا تحدي الحرب العالمية الهائل ولكنه كان تحديا محددا بوضوح. أما نحن فنصارع عدم اليقين السياسي الجديد وقوى التغيير الاقتصادي التي يصعب تحديد ماهيتها.

بيد أن حدثا هاما في التقويم يفرض موعدا نهائيا دقيقا بالغ التأثير ويفرض علينا أن نركز انتباهنا، وأعني بذلك بداية الألفية الثالثة.

لقد وافقتم على أن تسمى دورتكم الخامسة والخمسون التي ستعقد في عام ٢٠٠٠، جمعية الألفية. وأعتزم أن أقدم لكم تقريرا في تلك المناسبة أحدد فيه مجموعة من الأهداف العملية للمنظمة وهي تنتقل إلى الحقبة الجديدة، بالإضافة إلى وسائل مؤسسية لتحقيق تلك الأهداف.

بيننا وبين جمعية الألفية سنتان على وجه التحديد. وأرى أننا ينبغي أن نستخدم هاتين السنتين في التركيز بعناية على ما يجب علينا أن نفعله. إننا لن نمزق الميثاق

إنني لا أقترح نموذجاً سياسياً من طراز وحيد يقال إنه يصلح للجميع، كدواء شاف لجميع مشكلات العولمة. إن ذلك يكون انحرافاً عن الصراط القويم كاقترح سياسة اقتصادية من طراز وحيد يقال إنه يصلح للجميع، الأمر الذي مَنى بالفشل في بلدان كثيرة. إن التقاليد والظروف المحلية يجب أن تظل عالقة بالذهن سواء في مجال السياسات أو مجال الاقتصاد. غير أن هناك بعض المبادئ المشتركة للجميع.

تتضمن تلك المبادئ وجود حكومة شرعية، مستجيبة، نظيفة، أيًا كان شكلها؛ واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛ وحرية التعبير؛ والحق في محاكمة عادلة. فإذا ما أهملت تلك الأعمدة الارتكازية الجوهرية العالمية، كان هيكل كل من الدولة والاقتصاد هيكلاً قصيراً. ويكون من الأرجح تهاوليه حينما تهب العاصفة. ومعنى ذلك أن أكبر تحدٍ تحمله العولمة في طياتها هو سلامة الحكم بأوسع معانيها.

اسمحوا لي الآن بالانتقال بإيجاز إلى عمل المنظمة خلال العام الماضي. لن أسبب مللاً للجمعية باستعراض مجمل ما جاء في تقريرى السنوي الذي أنا واثق إنكم حتى الآن قرأتموه جميعاً من الغلاف إلى الغلاف. ولكن اسمحوا لي أن أسترعى الأنظار إلى بضع من حالات نجاحنا، وأن أقول للجمعية بصراحة أين نشعر أننا مخفقون في الوقت الحاضر.

إن خير ما يسعدني ليس ما نفعله نحن بل قيام تعاون مثمر بين هذه المنظمة والجهات الفاعلة من غير الدول، التي تؤلف معاً جنين مجتمع مدني عالمي. هناك مثالان لامعان من العام الماضي هما الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وتحالف المنظمات غير الحكومية الذي سعى، على شكل جماعات ضغط، لإنشاء محكمة جنائية دولية.

لقد كان أولهما القوة الدافعة خلف اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، التي يثلج قلبي أن أقول إنها أصبحت نافذة بإيداع التصديق الأربعين عليها في الأسبوع الماضي. أما ثانيهما فقد ساعدنا، بالطبع، على إنجاز النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي كان لي شرف حضور إقراره في روما في تموز/يوليه الماضي. إن ذلك يعبر على الأقل بتوفير ما كان، منذ زمن طويل جداً، الوصلة المفقودة في النظام القانوني الدولي: وجود محكمة دائمة تنظر في الجرائم التي تسبب أعظم القلق

يكن إسهامهم جوهرياً. إنني لا أرغب في تصغير دور المؤسسات حيثما تجتمع معاً، كبنك التسويات الدولية، أو منظمة التجارة العالمية، أو منظمتي الشقيقتين المحبوبتين في واشنطن، أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويعرف الكثيرون هنا إنني عملت عملاً شاقاً لإيجاد صلات أوثق بين الأمم المتحدة وتلك الهيئات، ويطيب لي أن أقول إنها استجابت لنا استجابة طيبة جداً. إنها تريد أن تعمل معنا ويجب أن نكون على استعداد للعمل معها. إن جميع أجزاء المنظومة الدولية يجب أن تتلاقى لإيجاد حلول عالمية لهذه الأزمة العالمية حقاً.

إن القضايا التي تثيرها تلك الأزمة ليست مجرد قضايا مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، بل إنها لفيف من كل هذه الأشياء معاً. ولذا يجب التصدي لها على جميع تلك الجبهات. ويجب معالجتها محلياً وعالمياً على السواء. ولهذا السبب أعتقد أن هذه المؤسسة، أي الأمم المتحدة، التي هي المؤسسة العالمية بالمعنى الأسمى، عليها واجب لا مناص منه، هو واجب الاستجابة. ولذا أتطلع إلى مشاركة الأمم المتحدة في مناقشات حول "هندسة البنيان المالي" الجديدة للعالم، كالمناقشات التي اقترحها الرئيس كلينتون.

إن الأمر يحتاج بالتأكيد إلى استراتيجيات اقتصادية تقنية ومالية. ولكن علينا أن نحدد الإطار السياسي الذي يمكن تطبيقها فيه وعلينا أن نتأكد من أن مصالح من تجاوزتهم العولمة حتى الآن لن تنسى. إن مسؤوليتنا الخاصة هي أن نعيد التنمية إلى مكانها المركزي الذي تستحقه في الاستراتيجية الاقتصادية العالمية.

وعشية بزوغ الألفية الجديدة، لا تزال احتياجات وتطلعات الأغلبية العظمى من البشر قابلة للتعبير عنها ببساطة وصراحة تامة: الماء الصالح للشرب؛ الحماية من العنف - العنف الطبيعية وعنف الإنسان ضد أخيه الإنسان - والطعام الكافي للأسرة؛ والعمل وإمكانية التحاق الأطفال بالمدارس؛ ودولة لا تقمع رعاياها بل تحكم بموافقتهم.

ينبغي ألا ننسى أن الأزمة الحالية تنبع جزئياً من إهمال العوامل السياسية خلال السنوات التي كان فيها البعض يعتقدون أن قوى السوق وحدها سوف تؤدي إلى ازدهار عالمي النطاق. وكان ينسى أحياناً، في فورة النمو السريع للثروة، إن الاقتصاد الصحي يرتتهن - على المدى الطويل - بالسياسات الصحيحة: سياسات الحكم السليم والعدالة الاجتماعية وسيادة سلطان القانون.

ولدينا القانون الروماني الذي يعرف الاعتداءات الدولية على موظفي الرعاية الإنسانية وحفظ السلام بأنها جرائم حرب.

وأنا أركز على هذه النقطة لأنني مسؤول عن الموظفين وعن قدرة الأمم المتحدة على النهوض بولايتها. ولكن للأسف فإن الإنسانية ككل تواجه تهديدات أكبر من تلك، يتعين أن تهتم بها. فخلال العام المنصرم عملت الأمم المتحدة في أنحاء كثيرة من العالم، وغالبا في ظروف صعبة وخطيرة، بدبلوماسية حفظ السلام الحساسة. وقد ذهبت بنفسني إلى العراق لمحاولة تحقيق الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن - وهو أمر لم يتحقق للآن للأسف الشديد.

وأعتقد أننا حققنا بعض النجاح في منع المنازعات في أماكن أخرى وإن كان المرء لا يستطيع مطلقا أن يثبت أنه لولا جهودنا لوقع النزاع.

وعلى النقيض من ذلك فحيثما نفشل تأتي النتائج واضحة تماما. والواقع إننا لا نزال بعيدين عن تحقيق المهمة الأولية التي ألقاها على عاتقنا مؤسسو منظمنا وهي "إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب".

وهناك مثالان يشغلان بالي بوجه خاص وقعا في الأيام الأخيرة: فاستمرار النزاع في أفغانستان بالانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان يقترب الآن بآثاره المدمرة من الدول المجاورة. وفي كوسوفو يبدو أن المجتمع الدولي يراقب في عجز، بينما تكرر الأعمال الوحشية والإساءات غير التمييزية التي شهدناها في البوسنة - وكنا قد أقسمنا على أنه لن يحدث مرة أخرى.

ونجد أنفسنا مرة أخرى نبذل جهودا إنسانية يائسة لمعالجة العواقب بينما ينبغي أن نتصدى للجذور السياسية للنزاع.

وأنا أعلم أن مجلس الأمن يضع هذه المنازعات على جدول أعماله، وليس لي إلا أن أأمل في أن يجد المجلس الوسائل الفعالة لإقناع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق.

وفي هذا الوقت يظل شبح الإبادة النووية يطاردنا. وكما هو معروف تماما فإن بلدين جديدين آثرا في هذا العام أن يجريا أول تجاربهما النووية.

للمجتمع الدولي: إبادة الجنس، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وفي هذا الشهر صدر أول حكم عن محكمة دولية في جريمة إبادة الجنس، هو حكم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فدل على أن مؤسسات العدالة الدولية يمكن "أن يكون لها أسنان". ويعطينا ذلك أيضا أمل أن نرى المحكمة الجنائية الدولية تحقق، قبل مضي زمن طويل، هدفها في وضع حد للحقبة المشينة التي يكون فيها قاتل شخص واحد أشد تعرضا للإدانة عن هذا القتل من قاتل ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

إن الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها أخذا، تدريبيا، وبمساعدة المجتمع المدني، في تعزيز النظام القانوني الدولي. وتجعلنا الذكرى الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أشد إدراكا في هذا العام مما كنا في أي وقت مضى، لمسؤولياتنا في هذا الميدان.

إن المساعدة التي نلتقاها من المجتمع المدني في وضع القواعد القانونية وتعزيز حقوق الإنسان إنما هي أحد جوانب العولمة. ولكن للعملة هنا أيضا وجهها سلبي.

إن العناصر الفاعلة من غير الدول التي تستغل الانفتاح الجديد وتكنولوجيا الاتصالات ليسوا جميعا طيبين. وبجانب المجتمع المدني العالمي هناك ما أسميه المجتمع غير المدني: أي شبكة الإرهاب والاتجار، بالآدميين وبالمواد غير المشروعة، والجريمة المنظمة.

ولعلنا شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية أفظع ملامح هذا المجتمع غير المدني إلى الآن، وذلك بالقنابل التي ألقيت في نيروبي ودار السلام. فالإرهاب بلاء عالمي يستدعي كما هو واضح القيام بعمل عالمي. أما الإجراءات الفردية التي تتخذها الدول الأعضاء، سواء استهدفت عناصر فاعلة حكومية أم غير حكومية، لا يمكن أن تقدم حلا في حد ذاتها. وعلينا أن نواجه هذا التهديد مجتمعين.

وما يسبب لنا صدمة في مسألة الإرهاب هو طابعها غير التمييزي. وللأسف فإن ما يشغل بالنا أيضا هو العنف الذي يستهدف بشكل أكثر دقة - ويؤسفني القول إن هذا العام قد شهد زيادة كبيرة في الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين معهم. وهذا يدفعنا إلى التأمل في الظروف التي نرسل فيها موظفين مدنيين إلى مناطق الحرب، حيث كثيرا ما يكون المتقاتلون فيها أقل رغبة في احترام مركزهم المحايد.

ويؤسفني أن أقول أيضا إن مرتكبي هذه الهجمات لم يقدموا إلى العدالة. ولعلنا نرجو أن يبدأ ذلك في التغيير،

عنا. لقد تعلمنا أننا يجب أن نعيش رجالاً، لا كالنعام ولا كالكلاب المربوطة. تعلمنا أن نكون مواطنين في العالم، أعضاء في المجتمع الإنساني". (الخطاب الافتتاحي الرابع، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥)

وبعبارة أخرى لقد فهم أنه ما لم تحدث تنمية لن يكون هناك أمل للفقراء، بل إن أغنى الأغنياء في كوكبنا لن يكونوا في أمان.

وهذه الجمعية لا ينقصها العمل. ولقد عطلتها أكثر من اللازم، وأنا أشكر الأعضاء على تسامحهم. ولنواصل عملنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

لقد أنهينا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

#### البند ٩ من جدول الأعمال

##### المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): قبل إعطاء الكلمة لأول المتكلمين في المناقشة العامة، أود أن أذكر الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة في ١٥ أيلول/سبتمبر، ألا تقدم التهانى داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء أي كلمة.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الأعضاء بمقرر آخر اتخذته الجمعية في الجلسة نفسها بأن يغادر المتكلمون في المناقشة العامة، بعد إلقاء بياناتهم، قاعة الجمعية عن طريق الغرفة GA-200 الواقعة خلف المنصة، قبل عودتهم إلى مقاعد هم.

أود أن أذكر الممثلين بأنه وفقاً للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، ستقفل قائمة المتكلمين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الساعة السادسة عصراً. فهل لي أن ألتمس من الوفود أن تتكرم بتقديم المدد التقديرية لبياناتها، على أن تكون دقيقة قدر الإمكان؟ فسوف ييسر ذلك من عمل الجمعية العامة.

أود الآن أن أوجه عناية الأعضاء الى الفقرة ٢١ من مرفق القرار ٢٤١/٥١ الذي تشير فيه الجمعية الى المبدأ

وأخيراً، عليّ أن أتطرق إلى قارتي الأفريقية. فقد تحققت بها أيضاً بعض صور النجاح، وأهمها استعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في سيراليون. وفي نيسان/أبريل، وبناء على طلب من مجلس الأمن، قدمت تقريراً عن أسباب النزاع في أفريقيا لاقى قبولاً حسناً. كما تمت بعض أعمال المتابعة المفيدة.

ولكن النزاع لم يستمر في كثير من البلدان الأفريقية فحسب بل إنه نشب في عدة بلدان جديدة وكان في إحدى المرات بين دولتين عضوين.

ويساورني قلق خاص إزاء التردى الظاهر في عملية السلام في أنغولا، البلد الذي بذلت الأمم المتحدة فيه جهوداً هائلة من أجل السلام، وخاصة بقيادة السيد أليوني بلوندين بيبي، الذي لقي حتفه في حزيران/يونيه فكانت تلك نكبة أصابتنا جميعاً.

والأسوأ من هذا جميعاً في رأيي هو النزاع الجديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تشترك فيه الآن قوات من خمس دول أفريقية على الأقل، والذي يضيف فصلاً جديداً إلى الكرب الذي يلم بمنطقة البحيرات الكبرى منذ عهد بعيد. ويساورني قلق شديد إزاء السكان العاديين في تلك المنطقة الذين عانوا كثيراً في السنوات الأخيرة، وشمل ذلك آفة الكراهية العرقية التي يجري التحريض عليها عمداً. فيلزم أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً خاصة إذا أرادت استعادة الاستقرار هناك وإنهاء تلك المعاناة.

ولأعتذر عن إنهاء كلمتي بهذه النبذة الكثيرة. وليس في نيّتي أن أترك الجمعية في يأس. بل على العكس من ذلك إننا لو صممنا في هذه القاعة تصميمًا أكيدا على تجميع مواردنا وتركنا خلافاتنا وعملنا معا فلن يكون هناك شيء لا نستطيع تحقيقه.

ويلزمنا بوجه خاص أن نعيد استكشاف الصلة بين السلام والأمن الاقتصادي - المبدأ الموحد الذي قامت عليه هذه المنظمة. وعلينا أن نستفيد مرة أخرى من الدرس الذي تحدث عنه أحد مؤسسي منظمنا، فرانكلين د. روزفلت الذي تكلم في العام الذي توفي فيه وفي العام الذي ولدت فيه هذه المنظمة، وقال:

"لا نستطيع أن نعيش وحدنا في سلام؛ ويتوقف رفاهنا على رفاه الأمم الأخرى، البعيدة

ومن المشروع والضروري للحكومات أن تتصرف وأن تحاول منع ما قد يبرز من مشاكل. وفي عهد يتسم بسرعة تكامل الاقتصادات الوطنية، سيتعين أن تقوم الحكومات بهذا العمل، وعلى نحو متزايد، من خلال التنسيق على الساحة الدولية.

ورغم أنه لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء حول أبعاد الأزمة التي نواجهها، ولا حول التكهّن بمدة دوامها، يبدو أنه ظهر تقارب متزايد في وجهات النظر حول التأثير الذي تحدثه التقلبات السريعة في تحركات رأس المال. وقد كشفت أحداث الأشهر القليلة الماضية عن وجود فجوة خطيرة بين تعاضم الترابط المالي وبين تواضع فعالية الآليات الدولية القائمة المختصة بالحوار والتنسيق.

وما برح الرئيس فرناندو هنريك كاردوسو، رئيس البرازيل، يسترعي انتباه غيره من قادة العالم، منذ بداية توليه السلطة إلى مهمة جعل النظام المالي العالمي أكثر استقراراً وأكثر قابلية للتنبؤ به. وفي رسائله المتكررة إلى مجموعة الـ ٧٧، ابتداءً من عام ١٩٩٥، تقدم باقتراحات ملموسة، منها زيادة التعاون فيما بين السلطات النقدية؛ وتوسيع نطاق تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان التي تؤثر تأثيراً كبيراً على التمويل العالمي؛ ورفع مستوى القدرة على الرصد الدولي للسياسات المحلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي؛ والتوسع في الآليات التي تستهدف تثبيت الاستقرار للعمليات المعرضة لمفاجآت المضاربات المالية. وبالطبع كانت هناك انطلاقات ملحوظة في بعض هذه الاتجاهات، إلا أن التدابير المعتمدة لا تزال قاصرة عن المطلوب. وحتى الآن لم تكن الإرادة السياسية متناسبة مع أبعاد الوضع وخطورته؛ وهذه الأزمة لن تحل تلقائياً. وعلينا أن نوحّد جهودنا لمواجهتها.

وفي هذا المجال أيضاً، كما هو الحال بالنسبة لمجالات أخرى في الحياة الدولية، يتعين علينا أن نتجنب بأي ثمن الوصول إلى موقف سبق أن وصفه، في السبعينات، وزير الخارجية البرازيلي أزيريدو دا سيلفييرا، بأنه "متلازمة التأجيل".

والتجربة تعلمنا أن التقاعس يمكن أن يكون باهظ التكلفة. وتعلمنا أيضاً أن الحلول التي تعالج بها مختلف البلدان الحالات المتأزمة، إذا كانت مدفوعة بردود فعل طائشة أو ارتجالية، يمكن أن تحول هذه الحالات إلى

التوجيهي الاختياري الذي لا تزيد بموجبه مدة أي بيان في المناقشة العامة على ٢٠ دقيقة. وفي حدود هذا الإطار الزمني المقترح أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بالسرعة العادية حتى يتسنى تقديم ترجمة شفوية سليمة لهذه البيانات.

أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول في المناقشة العامة، وزير العلاقات الخارجية في البرازيل، السيد لويس فيليب لمبريا.

**السيد لمبريا (البرازيل)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
السيد الرئيس، إن انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين ليعث في نفوسنا، نحن البرازيليين، ارتياحاً خاصاً. فالبرازيل وأوروغواي جاءتا إلى الوجود أمتين شقيقتين، وأواصرنا تزداد قوة يوماً بعد يوم. وكل يوم يمر يزيد من ترسيخ ارتباطنا المصيري. والفرصة التي واثقني لكي أعمل عن كذب مع صديقي ديدير أوبيرتي تسمح لي بأن أقول عن اقتناع بأن الجمعية العامة في هذه الدورة ستحظى برئيس مهيب. وفي اضطلا عكم بهذه المهمة الهامة، ستستفيدون من القدوة التي أرساها سلفكم، السيد هينادي أودوفينكو الذي تمكن، وهو في سدة رئاسة الدورة الثانية والخمسين، من إرشاد الوفود وتحفيزها، وتوفير زخم قيم لاقتراحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام.

أما الأمين العام فإنه يستحق منا الشناء على تفانيه في مهمة تحديث منظمتنا، وقبل كل شيء، على دوره الحاسم في الحالات التي تشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين. إن ما كشف عنه السيد كوفي عنان من مواهب دبلوماسية وجرأة رزينة ليؤكد أنه بالنسبة لنا قائد على مستوى التحديات والفرص المطروحة أمامنا. وقد حظينا بشرف الترحيب به في البرازيل في تموز/يوليه الماضي.

إن السمة البارزة التي تتصف بها هذه اللحظة بالذات هي عدم الاستقرار المفزع الذي يعصف بالأسواق المالية العالمية. فمنذ الربيع الأخير من عام ١٩٩٧، حينما شعرنا لأول مرة بالموجات الصدمية لما أطلق عليه آنذاك "الأزمة الآسيوية"، ما برح الاقتصاد العالمي يعاني من آثار ظاهرة لم تتضح حتى الآن أبعادها وعمقها وديمومتها. ولكن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يظل مكتوف اليدين في انتظار أن يلقي مسار الأحداث الضوء على مآزقنا.

والمجتمعات للتصرف وفقا لهذا الاعتراف. وهذا يتجلى كأوضح ما يكون في تخصيص الموارد وفي اعتماد سياسات قادرة على توليد أصدقاء خارجية.

ومن نفس المنطلق، إذا كانت الصلة بين ما هو وطني وما هو دولي أوثق مما كانت عليه من قبل، فالسلم والتنمية يصبحان بالتالي أكثر ترابطا بصورة متزايدة. والعالم الذي أنهكه عدم الاستقرار أو اليأس في المجال الاقتصادي لا يمكن أن يكون بيئة آمنة خالية من تهديد الحرب والصراع والعنف. ولكن العكس صحيح أيضا: فالتقدم المادي والاجتماعي يفترض سلفا وجود حد أدنى من الظروف الأمنية والتعايش السلمي فيما بين البلدان ودخلها. وعلينا أن نتحرك قدما على كلا الجبهتين، بأن نعمل على إرساء مناخ من الثقة في الميدان السياسي والاستراتيجي، وفي السياق الأساسي المتعلق بالاقتصاد العالمي.

إن الوزن النسبي الذي تتمتع به البرازيل، وتاريخنا المشهود في السلوك الدولي هما بعض أهم المزايا التي تضاف الى الرصيد الإيجابي لبلدنا، وقد تعزز اليوم هذا الرصيد بنضج ديمقراطيتنا والتحديث النشط للاقتصاد البرازيلي.

وتحت قيادة الرئيس كاردوزو، جددنا استعدادنا الدائم للقيام بدور أكثر نشاطا في بناء نظام عالمي مؤات للسلام والتنمية. إن هذه الروح توجه عمل البرازيل على الصعيد الدولي، لا سيما داخل الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر أن وفدنا، في مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة، يطبق بإخلاص، بقيادة السفير سلسو أموريم، هذا المبدأ التوجيهي الأساسي لسياسة البرازيل الخارجية.

وفي عام ١٩٩٨، أكملنا اشتراكنا في نظام عدم الانتشار الدولي. فقد صادقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وانضمنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي صادق عليها الكونغرس الوطني في البرازيل في شهر تموز/يوليه الماضي. وقبل ثلاثة أيام في واشنطن، حظيت شخصيا بشرف إيداع صك الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار، في ترادف مع سفرائنا في لندن وموسكو.

وتضفي هذه القرارات دعما رسميا ورمزيا للالتزام باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط. وهذا الالتزام مكرس في الدستور البرازيلي وتدعمه المواثيق

مشاكل أكبر تطيل أجل آثارها مع مرور الزمن، وتضاعف من معاناة الناس.

وللمرء أن يتصور، في هذا الصدد، سيناريوهات متطرفة مثل العودة الى النماذج الاقتصادية المغلقة، والسعي بلا طائل وراء الاكتفاء الذاتي والانعزال، ومفاهيم الأمن الوطني القائمة على انعدام الثقة في الغير، وانعدام أمن الآخرين. ولكن هذه السيناريوهات يجب ألا تصبح حقيقة واقعة. ولا يمكننا أن نسمح بذلك.

إن التقدم في العلاقات الدولية يعتمد أساسا على إدراك حسي بأن الساحة الدولية ليست مصدرا محتملا للتهديد، وإنما هي بيئة يمكن فيها تقليل المخاطر والتغلب على الصعوبات بتضافر الإرادات وتجميع الموارد.

إن عالمنا ليس بالعالم الذي ينبغي أن يسمح فيه للأمم بأن تنفرد بإراداتها. ذلك أن تكلفة مثل هذا المسلك ستكون أعلى لا محالة من الطاقة والموارد التي يجري إدارها عن طريق محاولات الابتعاد عن مشاكل الغير. أما الرغبة في التصدي للمشاكل بصورة جماعية فسوف تحفز فرادى البلدان على الإيمان بفائدة التماس النظر على المستوى الدولي في المسائل التي تقع في نطاق اهتمامها المباشر. فلا يمكن للعالم أن يعول فقط على استعداد حفنة مختارة من البلدان وقدرتها ومصالحاتها في أن تعبئ الجهود الدولية وتقودها في هذا الاتجاه أو ذاك.

ولا يمكننا بعد الآن أن نتقبل الأوضاع، مثل الأزمة المالية الحالية، التي أصبحت فيها الحكومات والمجتمعات، رغم الطبيعة الدولية التي لا يمكن إنكارها لهذه الظاهرة، لا تثق بالكامل في أي من المنظمات أو الآليات الحالية باعتبارها مصدرا للدعم أو الإرشاد أو حتى تفسير المشاكل القائمة. وعلينا أن ننظر بعين جادة الى حقيقة أن الترابط المتعظم يجعل الإدارة الفعالة على المستوى الدولي أمرا لا غنى عنه.

إن التحدي الذي نواجهه هو أساسا تحد سياسي. وهذا لا يعني أن الأمر يتعلق بمجرد تحديث إجراءات صنع القرار أو الهياكل الإدارية، وإنما يعني أيضا إعطاء معالجة المسائل في الإطار المتعدد الأطراف الأولية التي تحظى بها دائما في خطاباتنا وبياناتنا.

فهناك فجوة واسعة لا تزال قائمة بين الاعتراف بأن المشاكل المركزية التي تواجه البشرية لا بد من التصدي لها على الصعيد الدولي، وبين مقاومة الحكومات

وينطبق الشيء نفسه على استدامة الأنظمة الديمقراطية بوصف ذلك سمة مشتركة للدول في قارتنا. وتلك قيمة عليا نحن جميعا ملتزمون بها في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وفي مجموعة ريو ومنظمة الدول الأمريكية.

إن قدوم الديمقراطية وتوطيد دعائمها كانا بمثابة العامل الحاسم في عملية التكامل الرائعة التي شرعت فيها دول أمريكا الجنوبية. وهذا إنجاز حققته مجتمعاتنا لا بد لحكومات المنطقة أن تكون مستعدة دائما للدفاع عنه متحدة. وهذه عقيدة أساسية في السياسة الخارجية البرازيلية.

وتولي البرازيل أهمية قصوى للنهوض بحقوق الإنسان. ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينبغي لنا أن نقر بالفضوة المستمرة بين المبادئ والقواعد المقبولة عموما للقانون الدولي، من ناحية، والواقع السائد في العالم، من ناحية أخرى.

وتكافح الحكومة البرازيلية لتقريب المسافة بين الأعراف والحقائق في بلدنا. ونحن مستعدون لأن نستنبط من البيئة الدولية العناصر التي يمكن أن تساعدنا على تحقيق طموح يشترك فيه الشعب البرازيلي بأسره. وكان هذا هو الدافع الرئيسي الذي حدا بالرئيس كاردوزو أن يقدم إلى الكونغرس الوطني قرار الاعتراف بالولاية الإلزامية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

كما أن الرئيس كاردوزو ملتزم بالكفاح ضد تجارة المخدرات. وكان حضوره للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في شهر حزيران/يونيه الماضي دليلا على ذلك الالتزام.

إن مشاركتنا في الجهد الرامي إلى إحلال سلم دائم تتجاوز حدود الأمريكتين. فالجيش والشرطة البرازيليان يشاركان في قوات الأمم المتحدة في أجزاء عديدة من العالم، لا سيما في البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية، التي يربطنا معها التاريخ والثقافة.

وتتابع البرازيل التطورات في أنغولا بقلق. ولا بد للأمم المتحدة أن تصر على أن يفي اتحاد يونيتا بالالتزامات القائمة بموجب بروتوكول لوساكا. فتدهور الحالة قد يهدد التقدم المحرز في عملية السلام وسيكون أمرا مأساويا بالتأكيد. إن أنغولا قد تعرضت لمعاناة

الثنائية والإقليمية التي وقعناها. وتمثل الاتفاقات القائمة والتعاون بين البرازيل والأرجنتين، فضلا عن معاهدة تلاتيلوكو، إنجازات مثالية في هذا الميدان.

لذا فإن البرازيل تشعر بأن لديها دافعا خاصا لمناشدة الدول المسلحة نوويا، والدول التي تملك القدرة على إنتاج تلك الأسلحة، أن تتخذ خطوات حاسمة نحو نزع السلاح. كذلك نتوقع أيضا من الحكومات التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من الصكوك والآليات ذات الصلة، أن تفعل ذلك في موعد مبكر.

وإعرابا عن التصميم الذي يدفعنا للعمل من أجل هذه القضية، قامت البرازيل، مع سبعة بلدان صديقة أخرى، بالتوقيع على "الإعلان المتعلق بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية: ضرورة وضع جدول أعمال جديد" في ٩ حزيران/يونيه من هذه السنة. وننوي خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، مع شركائنا في الإعلان، أن نقدم مشروع قرار يستهدف تعزيز الجهود وتوجيهها نحو القضاء الكامل والنهائي على الأسلحة النووية.

ولم يعد هناك مجال أو تبرير لتأجيل العمل في الميدان النووي أو في مجال النضال الأوسع للقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. فتكلفة الفشل في ذلك يمكن أن تمثل كارثة حقيقية، ومخاطر ذلك واضحة للجميع.

إن الحكومة البرازيلية، بوصفها الجهة المنسقة للبلدان الضامنة لبروتوكول ريو دي جانيرو، ما فتئت تبذل جهدا متصلا لمساعدة إكوادور وبيرو على التوصل في أقرب موعد ممكن إلى اتفاق صلب ونهائي بشأن الخلافات الحدودية التي فرقت بينهما لعدة عقود. إن خدماتنا الدبلوماسية - فضلا عن خدمات الأرجنتين وشيلي والولايات المتحدة - على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم أفضل إسهام ممكن.

وتؤكد التطورات الأخيرة التنبؤ بقرب اختتام عملية السلام وتدل على الإرادة السياسية ومستوى الالتزام المرتفع اللذين اتسم بهما عمل إكوادور وبيرو سعيا إلى تحقيق تلك الغاية.

وكون أمريكا الجنوبية منطقة تعيش بلدانها على نحو متزايد في وئام وسلام واندماج فإن ذلك يمثل بالنسبة للبرازيل سمة أساسية ومميزة تصمم شعوبنا على الاحتفاظ بها.



والتعليم، ومكافحة الفقر، والحد من التفاوتات بين مختلف مناطق البلد. ورغم أننا لا نزال نواجه تحديات هائلة، فإننا في البرازيل نعيش حياة أفضل، كما يدل على ذلك ورودنا ضمن طائفة الدول ذات التنمية البشرية الأكبر.

إن البرازيل، اتساقاً مع سياساتها الداخلية ودورها الإقليمي، ستظل تناضل من أجل توزيع أكثر توازناً لفوائد الترابط الاقتصادي، بدون تشوهات مثل تلك التي تنشأ عن السياسات الحمائية للبلدان المتقدمة النمو.

وهذه السياسات تؤثر بطريقة قاسية للغاية على البلدان النامية وتستخدم لتعزيز حجج الذين يدعون داخلياً إلى العودة إلى النماذج الاقتصادية المغلقة. وفي السياق الراهن للاضطرابات العالمية، لا بد أن نطالب البلدان النامية بأن تحقق اتساقاً أكبر بين الكلام الطنان عن التجارة الحرة والممارسات التجارية غير العادلة.

وقد ذكر الرئيس كاردوزو أن علينا التخلي عن طريق العولمة الاحتكارية - التي تحتكر فيها عملية اتخاذ القرار فضلاً عن توزيع الفوائد - والسعي إلى عولمة بتضامن في كل من هذين البعدين.

إن إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها جزء أساسي من بناء عالم ذي تضامن أكبر.

وتقر الحكومة البرازيلية بالتقدم الكبير الذي أحرز بالفعل فيما يتعلق بالتحديث الهيكلي والوظيفي للمنظمة. وتتفق مع الأمين العام حين يقول إن الإصلاح لا بد أن ينظر إليه بصفته عملية وليس حدثاً؛ إلا أننا لا نملك إلا أن نشدد على أن جزءاً كبيراً من تلك العملية لم ينفذ بعد.

إن إصلاح الأمم المتحدة، بالنسبة إلى البرازيل، ينطوي بالضرورة على تطوير عمل وتكوين مجلس الأمن الذي ما زال يعكس حقبة تاريخية انقضت منذ وقت طويل. إن ذلك لا يعني - ولقد ذكرت هذا الأمر في هذا المحفل من قبل - ضرورة مراعاة المصالح الخاصة لهذا البلد أو ذاك، بل ما يعنيه هو إصلاح العيوب الأساسية فيه من حيث شرعيته وصفته التمثيلية وفعاليته. وسنواصل دفاعنا عن توسيع فئتي الأعضاء كليهما، مع وجود بلدان نامية في كل منهما. وما لا يمكن تصوره، عشية الألفية الجديدة، أن يستثنى إصلاح المنظمة إعادة تشكيل مجلس الأمن.

ويقوم أساس التضامن العالمي على ترسيخ الثقة بين المجتمعات. وليس هناك طريقة أخرى لو أردنا إيجاد مناخ

لا مثيل لها لعدة عقود. ولا بد للمجتمع الدولي من القيام بكل ما في وسعه حتى يتسنى لأنغولا أخيراً أن تتفرغ لإعادة التعمير والتنمية.

وتشارك الحكومة البرازيلية، جنباً إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، في السعي لإيجاد حل دائم للأزمة الداخلية الخطيرة التي تواجهها غينيا - بيساو. وتسهم الجماعة، في تنسيق وثيق مع بلدان المنطقة، في دفع الجهود لإحراز تقدم هام. وسنظل نسعى لتهيئة الظروف المؤاتية لعودة الحياة إلى طبيعتها بسرعة في تلك الدولة الشقية.

أما بالنسبة لتييمور الشرقية - التي تربطنا بها أيضاً أواصر التاريخ واللغة المشتركين فإن البرازيل ترحب بالروح الجديدة التي تسود هذه المسألة الحساسة والمعقدة، خاصة في سياق المفاوضات الثلاثية بين الحكومتين البرتغالية والإندونيسية، تحت رعاية الأمين العام.

وما برحت البرازيل تبقي على حوار إيجابي مع الأطراف المعنية وهي مصممة على المساعدة، في حدود إمكانياتها، في التوصل إلى معادلة مقنعة لجميع الأطراف المعنية، بمشاركة تدريجية للتييموريين أنفسهم.

ومنذ بدء الاستقرار الاقتصادي في عام ١٩٩٤، تظهر البرازيل دينامية متجددة بتعزيز سوقنا الداخلية والتطلع إلى تحقيق التنمية بعدالة اجتماعية.

إلا أن برازيل الحاضر لا ترى تنميتها معزولة أو مكتفية بذاتها. إننا ندرك أن مصير اقتصادنا مرتبط باطراد بمصير اقتصادات جيراننا وشركائنا، في إطار عملية تكامل أسهمت بالتأكيد في التقدم في المنطقة وفي رفاه مجتمعاتنا، لا سيما داخل السوق المشتركة للمحروط الجنوبي.

إن ثمار هذه العملية لا تخدم هدف التنمية الاقتصادية وحسب، بل أيضاً، وعلى النحو الأهم، قضية العدالة الاجتماعية، التي تظل المهمة الأولى لمنطقتنا.

إننا نرحب بنتائج أحدث طبعة من تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية. وتدل الأرقام على أن بلدنا، رغم كل ما لا يزال يتعين القيام به، قد حقق تقدماً اجتماعياً استثنائياً عبر العقدين الماضيين في مجالات الصحة،

الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة إن العالم أمامه أشياء كثيرة للاحتفال بها. فقد تم إحلال السلام في أيرلندا الشمالية بعد فترة طويلة دامت ٢٩ عاماً. وأجرت البوسنة للتو أكثر الانتخابات حرية في تاريخها. وتعمل الأمم المتحدة بنشاط على التوسط في أزمات قبل أن تتفجر وتتحول إلى حروب حول العالم. واليوم تقرر المزيد من الشعوب مصيرها بذاتها أكثر من أي فترة سابقة في التاريخ.

نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتلك الحقوق هي موضع احترام الآن على نطاق أوسع من أي وقت مضى. ويعيش الناس في كل قارة حياة تتصف بعزة النفس واحترام الذات، وقدر كبير من الفضل في ذلك يعود إلى الأمم المتحدة.

ومثلما يعرف كل شخص في هذه القاعة، لا تزال الوجود محفوفة بالمخاطر. فالاضطراب الاقتصادي العالمي الحاصل اليوم يهدد بزعة الثقة بحرية السوق وبالديمقراطية. وإن من منا يستفيد بصورة خاصة من هذا الاقتصاد تقع عليه مسؤولية خاصة للقيام بالمزيد من العمل لخفض ذلك الاضطراب إلى الحد الأدنى، وتوسيع نطاق منافع الأسواق العالمية ليشمل جميع المواطنين. والولايات المتحدة مصممة على أن تفعل ذلك.

ولا تزال تستبد بنا الأحقاد الأمنية والعرقية والدينية والقبلية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجهود التي تكاد تكون محمومة والتي تبذلها دول عديدة جداً من أجل امتلاك هذه الأسلحة.

وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة من أجل احتواء الإرهاب، فإنه لم يتبدد مع نهاية القرن العشرين. ويمثل تحدياً متواصلاً للمادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن

"لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه".

ولقد سنحت لي الفرصة هنا في الأمم المتحدة، وفي مؤتمرات قمة دولية حول العالم، وفي شتى المناسبات في الولايات المتحدة، أن أتناول هذا الموضوع بالتفصيل، وأن أشرح ما فعلناه، وما نفعله، وما يجب أن نفعله بعد من أجل مكافحة الإرهاب.

دولي سلمي ومستقر وبناء. وما يسمى بقريتنا العالمية ما زالت بعيدة من أن تصبح حقاً مجتمعاً متكاملًا يمكن أن يعتبر فيه الناس أنفسهم مشاركين في العملية التاريخية نفسها.

إن إحدى أهم الميزات العديدة التي تتصف بها المنظمات الدولية هي أنها توفر إطاراً تفاعلياً يدعم تطوير المشاعر الحقيقية للمشاركة العالمية. وتكتشف الحكومات من ممارساتها مدى حاجتها إلى العمل معاً على نحو أوثق بكثير. ونحن نعكف باستمرار على إقامة علاقات تركز على هوية وثقة أكثر متانة بين أئمننا وزعمائنا. ويجب أن يثق كل بلد بالآخر، ولكن يجب أيضاً أن يكون لها مبرر لتثق بشرعية وكفاءة المنظمات والإجراءات المتعددة الأطراف بغية التصدي لأهم المشاكل التي تواجهها.

إن ديناميكيات الحياة الدولية تقتضي تطويراً متواصلاً للأدوات التي تحت تصرف المجتمع الأم، بغية إتاحة الفرصة له للعمل بصورة جماعية في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهه.

ويجب أن نتحلى بالشجاعة للاعتراف بأن مخاطر الحمائية وكلفتها لم تكونا من قبل عالية إلى هذا الحد على الإطلاق. ويجب، قبل كل شيء، أن تكون لدينا الإرادة لاتخاذ القرارات التي يمكنها في نهاية المطاف أن تعيد الثقة بأنفسنا وبقدرتنا على القول إن مسيرة التاريخ مستمرة، وإننا نوجهها نحو عالم أعدل وأفضل.

خطاب السيد وليام ج. كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد وليام ج. كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فخامة السيد وليام ج. كلينتون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كلينتون (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بتوجيه الشكر إلى الجمعية العامة على ترحيبها الطيب والجزيل بي، وأن أقول في افتتاح هذه

الأطفال والنساء، وكانت اثنتان منهن حاملين - إنهم أناس خرجوا للتسوق معا عندما أطفأت حياتهم مجموعة هامشية تتعلق بأهداب الماضي.

وما كان للناس في اليابان أن يكونوا بمأمن من الإرهاب عندما تسمموا بغاز السارين في قطارات الأنفاق في طوكيو.

وما كان للناس في الأرجنتين أن يكونوا بمأمن من الإرهاب عندما قضوا نتيجة انفجار سيارة مفخخة دمرت المركز الاجتماعي اليهودي في بوينس آيرس.

وما كان للناس في كشمير وسري لانكا أن يكونوا بمأمن من الإرهاب، حيث تقتلهم عداوات قديمة تستوجب الحل.

وما كان للفلسطينيين والإسرائيليين أن يكونوا بمأمن منه، إذ ما برحوا يموتون سنة بعد سنة، مع كل ما حققوه من تقدم صوب السلام.

وما كان للناس في الجزائر أن يكونوا بمأمن من الإرهاب، وهم يعانون كابوسا من الإرهاب لا قرار له ولا تلوح نهايته للناظرين.

وما كان لشعب مصر أن يكون بمأمن من الإرهاب، وهو الذي كان على وشك أن يفقد رئيسا ثانيا ضحية للاغتيال.

وما كان للناس في تركيا وكولومبيا وألبانيا وروسيا وإيران وإندونيسيا وفي غيرها من الدول الأخرى التي لا تحصى أن يكونوا بمأمن من الإرهاب حيث يسقط الأبرياء ضحايا للإرهاب.

ولم يكن هناك أي أمريكي في عداد هذه الضحايا. إلا أن كل ضحية من تلك الضحايا كانت إبنا أو ابنة، زوجا أو زوجة، أبا أو أما - حياة أحمدها من أعمته الكراهية، تاركا مجموعة من الناس لن تكون حياتهم أبدا مثلما كانت عليه.

لقد أصبح الإرهاب مشكلة العالم. وبطبيعة الحال يجادل البعض بأن المشكلة مضخمة، ويقولون بأن عدد ضحايا الإرهاب صغير نسبيا، وأحيانا أقل من عدد الذين تقتلهم الصواعق في عام واحد. وأعتقد أن هذا يسيء

وأود اليوم أن أتحدث إلى الجمعية عن السبب الذي يحمل جميع الدول على أن تعطي الأولوية في جداول أعمالنا لمكافحة الإرهاب. والواضح أن هذه المسألة تقلقنا قلقا عميقا. ففي السنوات الـ ٥ الماضية، استهدف مواطنونا مرات عديدة: في بيروت؛ وفوق لوكربي؛ وفي المملكة العربية السعودية؛ وفي الداخل في مدينة أوكلاهوما على يد أحد مواطنينا بالذات؛ وحتى هنا في نيويورك، في أحد مباني العامة المشهورة؛ وفي الآونة الأخيرة جدا بتاريخ ٧ آب/أغسطس في نيروبي ودار السلام حيث أن أمريكيين كرسوا حياتهم لبناء الجسور بين الأمم - وهم أشخاص مثل جميع الموجودين هنا - لقوا مصرعهم جراء حملة من الحقد على الولايات المتحدة.

ونظرا لأننا ننعم بوجودنا في بلد ثري له وجود عسكري قوي، وعلى النطاق العالمي، وينشط في تعزيز السلام والأمن، فإننا مستهدفون في أحوال كثيرة. ونحن نحب بلدنا لأنه مكرس للحرية السياسية والدينية، وللغرض الاقتصادي، وللاحترام حقوق الفرد. لكننا نعلم أن العديد من الناس ينظرون إلينا كرمز لنظام وقيم يرفضونها. وكثيرا ما يتزعرون بذلك لتوجيه اللوم إلينا عن المشاكل المتجذرة في أماكن أخرى.

بيد أننا لا نشكل تهديدا لأي دولة مسالمة، ونعتقد أن أفضل طريقة لدحض هذه الادعاءات هي مواصلة عملنا من أجل إحلال السلام والازدهار حول العالم. إن انسحابنا من بؤر الاضطراب في العالم، والتخلي عن الذين يركبون المخاطر من أجل إحلال السلام، والإقلال من معارضتنا، من شأن ذلك كله أن يكون انتصارا لأعداء السلام ويجب ألا ينعموا به أبدا.

ومع ذلك، فإنه لتصور خاطئ جدا أن يعتبر الإرهاب مشكلة أمريكية فقط، أو حتى مشكلة أمريكية في معظم الأحيان. والواقع أن الإرهاب خطر جلي وقائم يهدد المجتمعات المتسامحة والمفتوحة والأبرياء في كل مكان. وما من أحد، وما من شعب من الشعوب التي تمثلونها، بمأمن من الإرهاب. وبقينا لم يكن أهالي نيروبي ودار السلام بمأمن منه. فمقابل كل أمريكي قتل هناك، قتل حوالي ٢٠ أفريقيا وأصيب ٥٠٠ غيرهم بجراح - وهم أبرياء كانوا يزاولون أعمالهم ذات صباح حافل بالحركة.

وما كان لأهل أوما، في أيرلندا الشمالية، أن يكونوا بمأمن من الإرهاب حيث كان الجرحى والقتلى من الكاثوليك والبروتستانت على السواء - ومعظمهم من

ويجب علينا بطبيعة الحال أن نفهم ذلك. لقد شهدت كثيرا في تجربتي أنه حيث يحرز السلم تقدما، يصبح الإرهاب عملا يائسا لإعادة عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء. فالتفجير الذي وقع في أوما، جرى في الوقت الذي كان فيه السلام يحقق نجاحا في أيرلندا الشمالية. وفي الشرق الأوسط، كلما اقتربنا من خطوة أخرى صوب السلام، يرد أعداء السلام بأعمال الإرهاب. ويجب ألا نسمح لذلك بإيقاف زخمنا. ومع ذلك، فإن تجاوز الأحقاد القديمة، يعتبر وثبة إيمان - وانفصال عن الماضي - وبالتالي يشكل خطرا على من لا يستطيعون التخلي عن أحقادهم. ولأن الإرهابيين يخشون المستقبل، فإنهم يسعون في هذه الحالات إلى نسف صانعي السلام وإعادتهم إلى الماضي.

ويجب علينا أيضا أن نعتزف بوجود مصادر اقتصادية لهذا الغضب أيضا. فالفقر، وعدم المساواة وجماهير المحرومين من الشباب كلها تشكل مراتع خصبة تستجيب لنداء الإرهابيين ومزاعمهم بالنهوض بالعدالة الاجتماعية. إلا أن الحرمان لا يمكن أن يبرر التدمير؛ ولا يمكن للإجحاف أن يكون كفارة عن الجريمة. وإن قتل الأبرياء ليس برنامجا اجتماعيا.

ومع هذا، فإن معارضتنا القاطعة للإرهاب لا تعني أننا لن نكثر بالظروف التي تعززه. وتقرير التنمية البشرية الأخير الصادر عن الأمم المتحدة يبين أن الهوة آخذة في الاتساع بين من يملكون ومن لا يملكون. وعلينا أن نعمل جادين بصورة أكبر من أجل معالجة مناع اليأس قبل أن تتحول سُم من سموم الكراهية.

وكتب الدكتور مارتن لوثر كنغ الابن ذات مرة أن الثوري الوحيد هو الرجل الذي ليس لديه ما يخسره. وعلينا أن نبين للناس أن لديهم كل ما يكسبونه من خلال التزام التعاون ونبذ العنف. وهذه ليست مجرد مسؤولية أمريكية أو غربية؛ بل مسؤولية عالمية. وعلى الدول التزام توزيع الثروة الجديدة بصورة عادلة، وخلق فرص جديدة، وبناء اقتصادات جديدة مفتوحة. ومن واجب الدول المتقدمة أن تساعد الدول النامية لكي تظل سائرة على طريق الرخاء وحفز النمو الاقتصادي العالمي. وقبل أسبوع بينت الطرق التي يمكن لنا من خلالها أن نبني اقتصادا دوليا أقوى لا يعود بالفائدة فقط على جميع الدول، بل على مواطنيها جميعا.

ويعتقد البعض أن المصدر الرئيسي للإرهاب يكمن في ما يعتبرونه صداما حتميا بين الحضارات. وهذه

فهم المشكلة من نواح عديدة. أولا، أن للإرهاب وجهه الجديد في التسعينات. واليوم يستغل الإرهابيون زيادة الانفتاح وثورة تكنولوجيا المعلومات والأسلحة. وأن التكنولوجيات الجديدة للإرهاب وتوفرها المتزايد، بالإضافة إلى تزايد قدرة الإرهابيين على الحركة، تشير احتمالات تقشعر لها الأبدان إزاء سهولة التعرض للهجمات الكيميائية والبيولوجية وغيرها من أنواع الهجمات، مما يضع كل واحد منا في فئة الضحايا المحتملين. وهذا خطر يحدق بالإنسانية جمعاء.

وفيما يتجاوز الضرر الجسدي الذي تلحقه كل هجمة، ثمة الضرر النفسي الأكبر الذي تخلقها، حيث يصعب تقديره لكن الشفاء منه يظل بطيئا. فكل قنبلة، وكل تهديد بوجود قنبلة، ينطوي على أثر أثيم على المؤسسات الحرة والمفتوحة؛ وهي مؤسسات الكل في هذه الهيئة يعمل بجد من أجل بنائها. وكلما يُقتل بريء، رجلا كان أو امرأة أو طفلا، فإن ذلك يجعل المستقبل أكثر خطرا بالنسبة لنا جميعا، لأن كل عمل من أعمال العنف يقوض الثقة ذات الأهمية البالغة بالنسبة للسلم والرخاء.

وفي كل ركن من إركان المعمورة، وبدعم نشط من جانب وكالات الأمم المتحدة، تكافح الشعوب من أجل بناء مستقبل أفضل يقوم على أواصر ثقة تربطهم بمواطنيهم وبشركاء ومستثمرين من أنحاء العالم. وأن بارقة الرخاء المتزايد في أيرلندا الشمالية كانت عاملا حاسما في اتفاق الجمعة العظيمة. لكن ذلك اقتضى توافر الثقة، وهذه الثقة لا يمكن توافرها في أوقات العنف. ويمكننا أن نقيس حجم كل هجمة من خلال الإحصاءات الرهيبة لأعداد الموتى والجرحى. ولكن ما هي الجروح التي لا يمكن لنا قياسها؟ فكم من الاتفاقات التي أحبطت بعد انفجارات القنابل في الشرق الأوسط وفي آسيا وفي أمريكا الجنوبية؟ وكم من الأعمال التجارية التي لن تقوم في الأماكن التي هي في أمس الحاجة للاستثمارات في الوقت والمال؟ وكم من الشباب الموهوبين في البلدان الممثلة هنا الذين أداروا ظهورهم للخدمة العامة؟ فالمسألة ليست فقط في عدد الأرواح التي ازهقت في كل هجمة؛ ولكن كم من الأشخاص ضاع مستقبلهم في أعقاب هذه الهجمات.

وليس هناك أي تبرير لقتل الأبرياء. فلا الأيديولوجية، ولا الدين والسياسة، ولا حتى الحرمان والتظلم المحق، يبرر قتل الأبرياء. ويجب علينا أن نفهم طبيعة الماء العكر الذي يصطاد فيه الإرهاب ضحايا.

فإذا كان الإرهاب على رأس جدول الأعمال الأمريكي، وينبغي أن يكون على رأس جدول الأعمال العالمي، فما هي إذن التدابير الملموسة التي يمكن أن نتخذها معاً لحماية مصيرنا المشترك؟ وما هي التزاماتنا المشتركة؟ إنني أعتقد أنها، على الأقل، هي التالية: عدم تقديم الدعم، والملاذ، والمساعدة المالية للإرهابيين؛ وممارسة الضغوط على الدول التي تفعل ذلك؛ والعمل معاً على الإسراع بعمليات تسليم المتهمين ومحاكمتهم؛ والتوقيع على الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وإنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيماوية؛ وتشجيع سن قوانين محلية أكثر قوة، ومراقبة صنع وتصدير المتفجرات؛ ورفع المعايير الدولية للأمن في المطارات؛ ومكافحة الأحوال التي تنشر العنف واليأس.

إننا نعمل للقيام بدورنا. فمخابراتنا وسلطات إنفاذ القانون عندنا تتبع شبكات الإرهاب بالتعاون مع الحكومات الأخرى. وبعض الذين نعتقد أنهم مسؤولون عن التفجيرات الأخيرة لسفاراتنا قد قدموا إلى العدالة. وفي مطلع هذا الأسبوع سأطلب من هيئتنا التشريعية تقديم تمويل طارئ لإصلاح سفاراتنا، وتحسين الأمن، والتوسع في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، ولمساعدة أصدقائنا في كينيا وتنزانيا في تضييد الجراح التي أصيبوا بها. ولكن مهما عمل كل منا بمفرده، فإن تقدمنا سيكون محدوداً دون بذل جهودنا المشتركة.

وسنقوم أيضاً بدورنا في معالجة مصادر اليأس والاغتراب عن طريق وكالة التنمية الدولية في أفريقيا، وفي آسيا، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أوروبا الشرقية، وفي هايتي وأماكن أخرى. وسنواصل دعمنا القوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي. ونحن ندرك أيضاً الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه هذه الوكالات، وأهمية أن تقوم جميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، بتسديد قسطها العادل.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أحض الكتل منا على النظر إلى الإرهاب على نحو جديد، وألا ننظر إليه بوصفها تصادماً بين الحضارات، أو عمل سياسي بوسائل أخرى، أو دعوة مقدسة، ولكن بوصفه تصادماً بين قوى الماضي وقوى المستقبل، بين الذين يقومون بالهدم

مسألة تستحق قدراً كبيراً من النقاش في هذه القاعة العظيمة. وعلى وجه التحديد، يعتقد كثيرون أن هناك صداماً حتمياً بين الحضارة الغربية والقيم الغربية والحضارة الإسلامية والقيم الإسلامية. وأعتقد أن هذا الرأي خطأ جسيم. وأن الأنبياء المزيّفين يمكن أن يستغلوا ويسيئوا استخدام أي دين لتبرير أية أهداف سياسية يطمحون إلى تحقيقها - بما في ذلك القتل المتعمد. وقد يود البعض أن يوهموا العالم بأن الله العظيم الرحيم يمنح ترخيصاً بالقتل؛ ولكن هذا ليس فهمنا للإسلام.

وإن ربع سكان العالم هم من المسلمين، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط إلى آسيا وإلى الولايات المتحدة، حيث يعتبر الإسلام من أسرع الديانات نمواً. وهناك أكثر من ٢٠٠ مسجد ومركز إسلامي في الولايات المتحدة، وهذا الصدد أخذ في الازدياد بسرعة. وأن الملايين الستة من الأمريكيين الذين يتعبدون فيها سيقولون لكم أنه لا يوجد صدام متواصل بين الإسلام وأمريكا. فالأمريكيون يحترمون الإسلام ويجعلونه.

وعندما أحدث الزعماء المسلمين في بلدي وفي أنحاء العالم، أجد مرة أخرى أننا نتقاسم نفس الآمال والتطلعات: المتمثلة في العيش في سلام وأمان، وتوفير أسباب الحياة لأطفالنا، واتباع العقيدة التي نختارها، وبناء حياة أفضل من الحياة التي عرفها آباؤنا، وتوريث إمكانيات أكثر إشراقاً لأبنائنا.

وبطبيعة الحال، لسنا متطابقين في خصائصنا. فهناك اختلافات هامة بين الأعراق والثقافات والأديان، وتتطلب التفهم وتستحق الاحترام. غير أن لكل نهر مكاناً للعبور. ونحن إذ نكافح هنا في الولايات المتحدة أيضاً، مثلما تكافح الأمم المتحدة، لكي نصالح بين جميع الأمريكيين ونوجد مزيداً من الوحدة في تنوعنا المتزايد، سنظل على درب الصداقة مع العالم الإسلامي والاحترام له. وسنظل نبحث عن القيم المشتركة، والمصالح المشتركة والمساعي المشتركة. إنني اتفق كثيراً مع الروح المعرب عنه في هذه الكلمات لمحمد: "صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة".

وعندما يتعلق الأمر بالإرهاب، يجب ألا تكون هناك خطوط فاصلة بين المسلمين واليهود، والبروتستانت والكاثوليك، والصرب والألبان، والمجتمعات المكتملة النمو والبلدان الناشئة. فالخط الفاصل الوحيد هو بين الذين يمارسون الإرهاب أو يدعمونه ويتسامحون معه، والذين يظنون أنه جريمة قتل ببساطة ووضوح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية جنوب أفريقيا، فخامة الرئيس نيلسون روليهلاهلا مانديلا، وأدعوه لإلقاء كلمة أمام الجمعية.

الرئيس مانديلا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بصفتي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس حركة عدم الانحياز، لأعرب لكم عن خالص تهادينا بمناسبة انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة السامي. إنكم تترأسون هذه الجمعية الموقرة لأمم العالم في وقت ستكون فيه مداواتها وقراراتها ذات نتيجة بالغة الأهمية لسعي البشرية المستمر لتحقيق السلم والرفاه العالميين في آخر المطاف.

إن حركة عدم الانحياز، وكذلك بلدي، الذي يفخر بكونه عضوا في تلك الحركة، يضعان ثقتهما الكبرى في هذه المنظمة لتضطلع بمسؤولياتها تجاه جميع الأمم، وبخاصة في هذه المرحلة الحاسمة من وجودها.

وإنه لمن المناسب تماما، أن تذكر هذه الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة عبر الأجيال بوصفها الدورة التي مرت بها الذكرى السنوية الخمسون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحتفل فيها بهذه الذكرى أيضا. إن هذا الإعلان، الذي ولد في أعقاب هزيمة الجريمة النازية الفاشستية ضد الإنسانية، تعلق به الأمل في أن تبني جميع مجتمعاتنا، في المستقبل، على أسس الرؤية الرائعة التي تجلت في كل بند من بنوده.

وبالنسبة للذين اضطروا للقتال من أجل تحررهم، أولئك الذين كان عليهم - مثلنا - أن يقوموا، بمساعدة الأمم المتحدة، بتحرير أنفسهم من نظام الفصل العنصري، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليقرر عدالة قضيتنا. وفي الوقت نفسه، فإنه يشكل تحديا لنا بأن حريتنا متى تحققت، ينبغي أن تكرر لتنفيذ الرؤى التي احتواها الإعلان.

واليوم، نحتفل بكون هذه الوثيقة التاريخية سلمت من خمس عقود مضطربة، شهدت بعض أكثر التطورات خروجاً على المألوف في تطور المجتمع البشري، منها انهيار النظام الاستعماري، وانقضاء عالم ثنائي القطبية، وانطلاقة مذهلة في العلوم والتكنولوجيا، وتحقيق عملية العولمة المعقدة.

والذين يقومون بالبناء، بين الأمل والخوف، وبين الفوضى والمجتمع.

إن المعركة لن تكون سهلة. ولكن كل أمة من الأمم ستكتسب قوة بالمشاركة فيها، والعمل على إضفاء معنى حقيقي على كلمات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعنا عليه قبل ٥٠ سنة. ومن المهم للغاية أن نقوم بهذا العمل معا.

لقد كانت إيلانور روزفلت ممن كتبوا الإعلان العالمي. وقالت في أحد أحاديثها في مساندة الأمم المتحدة عندما كانت في أول بدايتها،

"إن جميع الاتفاقات وكل عمليات إحلال السلام تقوم على الثقة. وإنك لا يمكن أن تحصل على السلام ولا يمكن أن تعيش في وئام مع بقية الناس في العالم ما لم تثق بهم."

وليس من الضروري أن نحل جميع مشاكل العالم لكي نشق ببعضنا البعض. وليس من الضروري أن نتفق بشأن جميع مسائل العالم لكي نشق ببعضنا البعض. وليس من الضروري أيضا أن نتفهم كل اختلاف بيننا لكي نشق ببعضنا البعض. ولكن من الضروري أن نؤكد إيماننا بأولوية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالتالي نقول معا إن الإرهاب ليس هو الطريق إلى الغد. وما هو إلا ردة إلى الماضي، ونحن بالعمل معا، بالعمل معا يمكن أن نواجهه وأن نتغلب على تهديداته، وأضراره ومخاوفه بالثقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد وليام ج. كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة فخامة الرئيس نيلسون روليهلاهلا مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد نيلسون روليهلاهلا مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا إلى قاعة الجمعية العامة.

كل مترابط. وبالضرورة تتميز قيم السعادة والعدالة وكرامة الإنسان والسلام والرفاه بأنها عالمية التطبيق، لأن كل شعب وكل فرد له الحق في أن يتمتع بهذه القيم. وبالمثل لا يمكن لأي شعب أن يقول بحق إنه ينعم بالسعادة والسلام والرخاء بينما تبقى شعوب أخرى لا تختلف عنه في إنسانيتها تعاني من البؤس والصراع والإرهاب والحرمان.

فهل يمكننا أن نقول إن تحدي السنوات الخمسين المقبلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحدي القرن المقبل الذي ينبغي أن يساعده الإعلان في صياغة خصائصه، يكمن فيما إذا كانت الإنسانية، وبخاصة أولئك الذين سيشغلون مراكز قيادية، ستوفر لديهم الشجاعة التي تضمن في نهاية المطاف بناء عالم إنساني يتسق مع أحكام ذلك الإعلان التاريخي ومع صكوك حقوق الإنسان الأخرى التي اعتمدت منذ عام ١٩٤٨؟

هناك مجموعة كاملة من مناطق الصراع تواجهنا في أفريقيا وأوروبا وآسيا، ونحن جميعاً نعرفها، فهي تمتد من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا والسودان في القارة التي انتمى إليها إلى البلقان في أوروبا وإلى أفغانستان وطاجيكستان وسري لانكا في آسيا.

ومن الواضح أن هذه المنظمة ومجلس الأمن بصفة خاصة يعملان سوياً مع ذوي النوايا الحسنة في البلدان والمناطق المعنية ويضطلعان بمسؤولية العمل على نحو حاسم للإسهام في وضع حد لهذه الصراعات الهدامة. علينا أن نسعى باستمرار لنحبط النزعة البدائية صوب تمجيد الأسلحة والتملق للقوة، النزعة التي تقوم على وهم أن العدالة يمكن تحقيقها بالقدرية على القتل أو أن الصراعات يمكن بالضرورة أن تحسم باللجوء إلى وسائل العنف.

إننا كأفارقة نشعر بالامتنان للأمين العام على ما تقدم به من اسهامات لمساعدتنا في الوصول إلى الطريق الذي يضع حداً للعنف الذي تعاني منه قارتنا. ونحن نولي تقريره اهتماماً كبيراً إذ سيعزز جهودنا لإبعاد الحروب عن شواطئنا. إنني لم أقرأ التقرير كله حتى الآن ولكنني سأحاول ذلك.

إن القرار الأول للجمعية العامة، الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، سعى إلى مواجهة التحدي المتمثل في:

إلا أنه في نهاية هذا كله، لا يزال البشر الذين هم موضوع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تحيق بهم الحروب والصراعات العنيفة.

إنهم، مع هذا، لم يحصلوا على حريتهم من الخوف من الموت الذي قد يلحقه بهم استخدام أسلحة الدمار الشامل وكذلك الأسلحة التقليدية.

لا يزال كثيرون غير قادرين على ممارسة حقوقهم الديمقراطية الأساسية غير القابلة للتصرف التي من شأنها أن تمكنهم من المشاركة في تقرير مصير بلادهم، وأطفالهم، وعائلاتهم وأطفالهم وتحميهم من الطغيان والديكتاتورية.

هناك المئات من الملايين يحرمون يومياً من حقوقهم الإنساني نتيجة للفقر وعدم توفر الضرورات الأساسية مثل الطعام، والعمل، والمياه، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، والبنية الصحية.

إن الفشل في تحقيق الرؤية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتضح بشكل مأساوي في التباين بين الغنى والفقر الذي يضع الحد الفاصل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفي داخل البلدان في نصفي الكرة.

ومما يثير مشاعر الأسى والتحدي بشكل خاص أن هذا التعايش بين الغنى والفقر، وإدامة ممارسة حل الصراعات فيما بين الدول وفي داخل الدولة الواحدة عن طريق الحرب، وإنكار الحق الديمقراطي على الكثيرين في أنحاء العالم، إنما ينجم كله عن فعل أو إهمال بشكل خاص من جانب الذين يشغلون مناصب قيادية في السياسات، وفي الاقتصاد، وفي سائر مجالات النشاط الإنساني.

إن ما أحاول قوله هنا هو إن هذه العلل الاجتماعية جميعاً، التي تشكل اعتداءً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تقع قضاءً وقدرًا نتيجة قوى الطبيعة أو نتيجة لعنة السماء. إنما هي نتيجة قرارات يتخذها الرجال والنساء أو يرفضون اتخاذها، الرجال والنساء الذين لن يترددوا في التعهد بتأييدهم القوي للرؤية التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد أعلن هذا الإعلان بأنه عالمي بالتحديد لأن مؤسسي هذه المنظمة وأمم العالم التي تضافرت لمكافحة أهوال الفاشية، ومنها أمم عديدة كان عليها أن تسعى لتحقيق تحررها، فهموا بوضوح أن عالمنا الإنساني هو

إلى حل القضايا المتعلقة الخاصة بالصحراء الغربية وتيمور الشرقية. ونحن مقتنعون بأن من الممكن أن ترفع هذه المسائل من جدول الأعمال العالمي على أساس تسويات تعني بمصالح جميع الشعوب المعنية.

ونود بالمثل أن نحیی الخطوات الشجاعة التي اتخذتها حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية، هذا البلد البالغ الأهمية في أفريقيا، للعودة إلى النظام الديمقراطي وإلى نظام حكم موجه لخدمة مصالح أبناء شعبها كافة.

نحن جميعا نواجه آفات إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بالعقاقير والجريمة المنظمة التي تتخطى الحدود الوطنية والإرهاب الدولي. ونؤيد بشدة التدابير التي اعتمدتها الأمم المتحدة أو التي تناقشها الآن للتصدي لهذه التحديات وملتزم حكومة وبلدا بالتعاون الكامل في جميع المبادرات الإقليمية والدولية بغية تجنب شعوب العالم، بما في ذلك شعبنا، الأثر المدمر لهذه الجرائم.

تمسك بخناق العالم الآن أزمة اقتصادية. وكما قال الرئيس كلينتون في هذه المدينة قبل أسبوع، لقد أصابت هذه الأزمة الملايين بفقر مفاجئ وأربكت حياة الإنسان العادي وسببت لمئات الملايين في جميع أنحاء العالم بالإحباط الشخصي العميق.

وقال الرئيس كلينتون أيضا:

"التقارير الصحفية الأخيرة تصف جيلا كاملا يشق طريقه للارتقاء إلى الطبقة الوسطى طوال ٢٥ عاما، ثم يدفع به إلى هاوية الفقر في غضون أشهر قلائل. ثمة قصص تسبب الكرب. ومثل الأطباء والممرضين الذين اضطروا إلى العيش في ردهات مستشفيات أغلقت، وأسر من الطبقة الوسطى كانت تمتلك منازلها وأرسلت أطفالها إلى الجامعات وسافرت إلى الخارج تضطر الآن إلى بيع ممتلكاتها حتى تعيش".

لقد قال الرئيس كلينتون إن "التيارات السريعة التحرك" في الاقتصاد العالمي

"قد أدت إلى نشوء مشكلات في روسيا وآسيا أو إلى تفاقمها. وهي تهدد الاقتصادات الناشئة، من أمريكا اللاتينية إلى جنوب أفريقيا"

"أن تزال من ترسانات الأسلحة الوطنية الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تحويلها للتدمير الشامل". (القرار ١ (د - ١)، الفقرة ٥ (ج))

علينا أن نواجه حقيقة أنه بعد صدور مبادرات وقرارات عديدة، لا توجد لدينا حتى الآن اقتراحات محددة ومقبولة بشكل عام يدعمها التزام واضح وصريح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإسراع بالقضاء النهائي والكامل على الأسلحة النووية وقدرات الأسلحة النووية.

ننتهز هذه الفرصة لنحيي جمهورية البرازيل الشقيقة على قرارها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونحث جميع الدول الأخرى التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن تحذو حذوها.

في محاولة مخرصة للإسهام في تعريف الخطوات التدريجية المنتظمة اللازمة للقضاء على هذه الأسلحة والتهديد بالفناء الذي تنطوي عليه ستقدم جنوب أفريقيا، مع أيرلندا والبرازيل وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، مشروع قرار إلى اللجنة الأولى لتنظر فيه الجمعية العامة، ومشروع القرار معنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى جدول أعمال جديد".

إنني أدعو بكل تواضع جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى النظر بجدية في مشروع القرار هذا وأن يقدموا دعمهم له. ينبغي أن نسأل سؤالا قد يكون ضربا من السذاجة بالنسبة للذين يقدمون حججا معقدة لتبرير رفضهم القضاء على أسلحة الدمار الشامل الفظيعة المخيفة، ما هي حاجتهم إلى هذه الأسلحة بأي حال؟

ليس هناك في الحقيقة إجابة منطقية يمكن أن تقدم لتشرح على نحو يدعو إلى الارتياح، ما هي في نهاية المطاف نتيجة نهاية الحرب الباردة والتمسك بمبدأ التهديد باستخدام القوة الوحشية لضمان تفوق بعض الدول على غيرها.

ينبغي أيضا اتخاذ خطوات عاجلة للتوصل إلى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني واحترام استقلال وسيادة جميع الدول في هذه المنطقة الهامة. ونتطلع أيضا



الفقر؛ ووباء الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية؛ وحماية البيئة؛ وتعزيز المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة باستدامة النمو والتنمية الاقتصادية.

ومن حسن الحظ أنه لم يعد أحد يماري في أن الأمر يقتضي كذلك عملاً جاداً لإعادة هيكلة المؤسسات المالية والاقتصادية المتعددة الأطراف حتى تتصدى لمشكلات اقتصاد العالم الحديث وتصبح مستجيبة للحاجات الملحة لفقراء العالم.

وعلى هذا الغرار يجب أن تعكف هذه المنظمة نفسها، بما فيها مجلس أمنها الهام، على تنفيذ عملية إصلاح ذاتها، حتى تخدم مصالح شعوب العالم، تمشياً مع الأغراض التي أنشئت من أجلها.

إن الموضوعات التي ذكرناها نوقشت مناقشة شاملة في مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز الذي انعقد بمدينة دربان بجنوب أفريقيا في وقت سابق من هذا الشهر.

ويطيب لي أن أذكر مقررات ذلك الاجتماع الهام لدى الجمعية العامة والأمم المتحدة ككل، بما في ذلك إعلان دربان الذي أقرته القمة بالإجماع. وإني لواثق من أن المقررات التي اتخذتها حركة عدم الانحياز سوف تساعد هذه المنظمة مساعدة كبيرة في عملها وتعزز بقدر أكبر إسهام بلدان الجنوب في حل المشكلات التي تواجه أمم العالم، الغنية والفقيرة على حد سواء.

هذه هي على الأرجح المرة الأخيرة التي يكون لي فيها شرف الوقوف على هذه المنصة للتحدث إلى الجمعية العامة. لقد ولدت بينما كانت الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها، وأغادر ساحة الحياة العامة بينما يسجل العالم مضي نصف قرن على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فبلغت من المسيرة الطويلة المرحلة التي تُعطى لي فيها الفرصة، كما ينبغي أن تُعطى لجميع الرجال والنساء، أن أُنقِص، كي أُخلد إلى بعض الراحة والهدوء في القرية التي هي مسقط رأسي.

وبينما سأجلس في قونو، قريتي، ويتقدم بي العمر ليضاهي عمر تلالها، سيظل يحدوني الأمل في ظهور جيل من الزعماء في بلدي ومنطقتي، في قارتي وفي العالم، "لن يسمحوا بأن ينكر على أحد حريته كما أنكرت علينا؛ ولا بأن يحول أحد إلى لاجئ كما حولنا؛ ولا أن يحكم على

وتحدث أيضاً عن التضحية بأرواح باسم نظرات اقتصادية؛

واعترف كذلك بأنه، مع تراجع النمو لدى ربع سكان العالم فإن الولايات المتحدة، على حد قول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي آلان غرينسبان، "لا تستطيع أن تكون، إلى الأبد، واحة رخاء؛ فالنمو في الداخل مرهون بالنمو في الخارج".

لقد اقتبست من كلام رئيس الولايات المتحدة هذا القدر الوفير لأنه على حق، ولأنه زعيم أقوى بلد في العالم. وتبعاً لذلك نود أن نعتقد أنه، عندما يعترف على هذا النحو بالمشكلة التي تواجه كل البشر، وخصوصاً الفقراء، فإن الشجاعة لن تخون الأقوياء عندما يكون الأمر أمر تحديد المسار الصحيح الذي ينبغي سلوكه، ثم التصدي، على طول هذا المسار، للتحدي الذي جرى تبينه.

إن المأساة التي يضعها الرئيس كلينتون تتجاوز بمراحل ما طرأ على الطبقة الوسطى من فقر مفاجئ، كما أشار عن حق، إذ أن الفقر كان، ولا يزال، حالة العيش اليومي لأعداد متزايدة من الناس العاملين العاديين. ومن المفارقات أن تحدي الفقر حول العالم قد تركّز عليه الانتباه بشكل حاد من جراء التيارات المدمرة السريعة التي تنتقل بها الثروة من مكان ما في العالم إلى مكان آخر منه.

وبصراحة شديدة، أمامنا حالة يؤدي فيها المزيد من تراكم الثروة، لا إلى الإسهام في تحسين نوعية الحياة للبشر جميعاً، بل إلى توليد الفقر بسرعة تتزايد على نمط مخيف.

إن حتمية العمل بشأن هذا الأمر العاجل، الذي هو مسألة حياة أو موت، لا يمكن تجاهلها بعد الآن. إن التحدي الأساسي الماثل في كفالة أن يتاح لبلدان الجنوب التوصل إلى الموارد المنتجة التي تراكمت في الاقتصاد العالمي، لا ينبغي تفاديه بمحاولة إلقاء أكبر نصيب من اللوم على الفقراء.

ومن الواضح أنه لا مناص من التصدي لجميع الأمور ذات الصلة بهذا الموضوع، بما في ذلك قضايا مثل زيادة تدفقات رأس المال الطويل الأجل إلى الداخل؛ ومعدلات التبادل التجاري؛ وإلغاء الديون؛ ونقل التكنولوجيا؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وتحرير المرأة، وتنمية الشبيبة؛ وإزالة

وتترابطان ترابطا وثيقا، تستطيعان تحويل التطلعات المشروعة للبشرية نحو مصير أفضل إلى أمر واقع.

ولكنني أود أولا أن أتقدم اليكم سيدي، وإلى أعضاء المكتب الآخرين بالتهنئة على انتخابكم وعلى الثقة التي وضعت فيكم للوصول بأعمال هذه الدورة الثالثة والخمسين إلى نتائج موفقة. كما أهنئ سلفكم السيد أودوينكو على الطاقة التي أدى بها مهامه. وأود يا سيادة الأمين العام أن أهنئكم وموظفيكم بما قمتم به من عمل في وقت قصير وأشجعكم على الفوز في المعارك التي ستخوضونها. فمن دواعي فخر منظومة الأمم المتحدة بأسرها أنها تحمل شعلة السلام إلى مراتب أعلى في كل يوم.

إن القرن الذي يقترّب من نهايته سيذكر دائما كقرن التحديات الكبرى. فالقرن الذي هزته بشدة الحربان العالميتان تمكن أيضا من إدارة الموارد ليدق ناقوس نهاية الاستعمار والفصل العنصري.

لقد كان تحرير الشعوب والأقاليم المستعمرة ضرورة تاريخية لكفالة المزيد من العدل والسكينة والرفاهية لحضارتنا التي أدركت في نهاية المطاف أن بقاءها يكمن في تنظيم أمن جماعي حقيقي. إلا أن الحرب الباردة التي أدت إلى مواجهة بين قطبين وتفاقمّت بسبب التنافر الأيديولوجي أ حالت هذا الأمن إلى سراب. ولم يتعزز السلم والأمن الدوليان بانتهاء الحرب الباردة. فقد تبعثت مباشرة منازعات وقلقل لم تستطع أي سلطة احتواءها. وأصبحت عودة ظهور هذه الأزمات وعدم كفاية الحلول المقترحة لإنهاؤها من المسائل التي تذكرنا بمحنة بنات الملك دنايدس اللاتي حكم عليهن في الأساطير بأن يملأن برميلا بغير قاع.

وسيبقى عجز المجتمع الدولي عن استعادة السلام في الصومال ووقف الإبادة الجماعية في رواندا، إحدى السوءات في تاريخ القارة الأفريقية. ولا شك في أن هذا العجز أسهم كثيرا في إيقاظ ضمائرنا التي مرضت إلى حد ما، وفي إجبارنا على مواجهة أنفسنا. وقد كشف العجز أمام أفريقيا، التي لا تزال تراودها بعض الشكوك، أوجه القصور التي تشوب الأمم المتحدة.

وهكذا ينتهي القرن العشرون بهذا الاعتراف الذي، وإن كان مضجعا لسبب أو لآخر لمن لا تزال تداعبهم أو هام الإنسانية التي شاخت، فهو أمر واقعي على الأقل، وينتمي

أحد بأن يجوع كما حكم علينا، ولا أن يجرد أحد من كرامته الإنسانية كما جردنا".

وسأظل أمل في أن نهضة أفريقيا سوف تضرب جذورها في عمق الأرض، وتزهر إلى الأبد، دون نظر إلى تغير المواسم. فإذا ما تحولت كل هذه الآمال إلى حلم قابل للتحقيق، وليس إلى كابوس يقض مضاجع الشيوخ، عندئذ سأشعر حقا بالسلم والطمأنينة. وأنتذ سيعلن التاريخ وبلايين الناس في العالم كله أننا كنا محقين في حلمنا، وأننا جهدنا كي تدب الحياة في حلم قابل للتحقيق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به تولا.

اصطحب السيد نيلسون روليهلاهلامانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد بليز كومباري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بوركينا فاسو.

اصطحب السيد بليز كومباري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بليز كومباري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس كومباري (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بقدر من التأثير أقف اليوم أمام هذه الجمعية بصفتي رئيس جمهورية بوركينا فاسو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية لأمدح هنا في هذا الحرم الأممي السلام والوئام بين البشر.

إن تعزيز السلم والأمن لجيلنا وأجيال المستقبل هو هدف أمم العالم المجتمعة هنا. وهو هدف الرسالة التي أحملها بالنيابة عن أفريقيا، المقتنعة بأن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وهم تتسلحان بهذا الأمل الكبير

وتكرس لقضية السلام الذي لا تستطيع أفريقيا بدونه أن تحقق تنمية مستدامة.

وواضح أن مشاكل العالم هائلة ومعقدة ومزعجة. وتقتضي الصعوبة البالغة في السعي لإقرار السلام على نحو منفرد أن تعطى الدبلوماسية المتعددة الأطراف دورا دافعا للتنامي في حل المنازعات.

وبوسع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، كمنظمة الوحدة الأفريقية، أن تسهم بقدر كبير في هذه المهمة. فمنظمة الوحدة الأفريقية، على سبيل المثال، لديها آلية لدرء المنازعات وإدارتها وحلها. وهذه الآلية، التي أنشئت في القاهرة في عام ١٩٩٣ والتي نعمل على تأمين فعاليتها وطابعها العملي، ينبغي أن تكون البوتقة التي تصاغ فيها دبلوماسية وقائية حقيقية.

وهذا أمر تزداد حتميته لأن عواقب المنازعات، الداخلية منها والدولية، تكون دائما مدمرة.

لذلك فإننا على المستوى المؤسسي مؤهلون للاستجابة للمنازعات كما لا تزال لدينا الإرادة للقيام بذلك، وقد أكدت خلال مؤتمر القمة الرابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، أن

"قضية الأمن والسلام في أفريقيا ماثار قلق للأفارقة في المقام الأول. وليست هناك فرصة أمام أي آلية للنجاح الفعلي بمرور الوقت إذا كانت آلية مفروضة من الخارج".

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بالسترا (سان مارينو).

وبالطبع فإن التضامن الخارجي، إذا كان صادقا، سيكون دائما موضع ترحيب، لأن العمل المتضافر والدؤوب في هذا الميدان المعقد والمتغير لا يمكن إلا أن يكون مفيدا. وقد سبق لي التأكيد على أن إدارة حالات النزاع كثيرا ما تتطلب وزع مستوى من الموارد البشرية والمادية والمالية يفوق قدرات بلادنا. لذا، ينبغي للمنظمات الدولية أن تواصل إبداء روح التضامن والشراكة تجاه أفريقيا.

وبالتالي، أدعو الأمم المتحدة إلى المساهمة بخبرتها الثرية ليس فقط في تعزيز هيكل آلية منع المنازعات

إلى عصر جديد يبدأ الآن. فهو اعتراف بأن الأمم المتحدة التي قدمت لها أفريقيا الشيء الكثير لا تستطيع تقديم كل شيء للقارة في نضالها من أجل تهدئة بؤر التوتر العديدة ومن أجل كفالة تنميتها. وما يمكن استنتاجه من هذا الواقع واضح بذاته: لا بد أن تعترف أفريقيا بهذا الواقع وأن تتصرف على أساسه.

لقد كرست الجمعية الرابعة والثلاثون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في أوغادوغو في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ منطلق مناقشاتها لهذا الواقع الجديد الذي يمثل تحديات والتزامات بأن تأخذ أفريقيا زمام مصيرها بأيديها. ويفتضي تقييم نطاق وأهمية المسؤوليات التي ينطوي عليها هذا الأمر أن يتخذ رؤساء الدول، وهم الكفيلون بذلك، قرارا يؤكد إرادتهم المشتركة للتركيز تماما وأكثر من أي وقت مضى، على منع المنازعات الأفريقية وإدارتها وتسويتها. ولا شك في أن هذا الالتزام يكفل زيادة الوضوح بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولشتى المنظمات الإقليمية في القارة، في سعيها إلى التوصل إلى حلول سلمية لتلك المنازعات.

ولئن كانت خبرة أفريقيا في أخذ شؤونها في أيديها لا تزال حديثة العهد فقد سجلت نتائج مشجعة في إدارة وحل بعض المنازعات، وهي نتائج تستحق التقدير. ومن ثم فالمهمة لا تتجاوز قدرة الأفارقة.

لدي رغبة ملحة بأن تمتد هذه الخبرة لتشمل القارة كلها ولتشمل أقدم الأزمات وأحدثها. فمن الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب يجب على أفريقيا من الآن فصاعدا أن تشترك بشكل أكثر منهجية في إدارة وتسوية المنازعات حيثما كان درؤها غير كاف وحيث لم تفلح في ضمان السلام.

ولتحقيق هذه الغاية تقدم الأفارقة أنفسهم بمبادرات لتعزيز قدرة القارة على الاستجابة سريعا للآزمات. وتتميز هذه المبادرات على جميع المبادرات الأخرى بأنها أفريقية. وتحتاج بلورة هذه المبادرات وتنفيذها إلى دعم حاسم من المجتمع الدولي. فكل منطقة دون إقليمية تحتاج إلى تنمية، بلا استثناء وفي توافق.

ويتطلب درء المنازعات في أفريقيا وإدارتها وحلها، بعد أن تزايد عددها وتعقيداتها بشكل يدعو إلى القلق، وجود آليات قوية وموثوقة تلائم الظروف المحلية،

وهذا ينسحب على مسألة الديون. ولعله يكون من المستصوب إعادة جدولة ديون البلدان المؤهلة لذلك، في الوقت الذي تباشر فيه مبادرات الإصلاح. ولست بحاجة للتذكير بأن الدين عبء لا تطبيقه اقتصاداتنا التي ما زالت هشة.

وصحيح أن العولمة تزودنا بالوسائل والمزايا المطلوبة لتحقيق النجاح لأجراً مبادراتنا، شريطة أن نحدد أهدافنا بوضوح ونشارك شعوبنا في التحدي المتمثل في دفع أفريقيا على طريق التقدم، إلا أنه مما لا جدال فيه أن العولمة التي تنطوي ضمناً على روح من الشراكة، تُحد من استقلال الدول ومبادراتها. ولكن هل يمكن للبشرية أن تستمر في الازدهار إذا ظلت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبين الموسرين والمعوذين داخل الدولة الواحدة تتنامى في عناد؟

لقد حان الوقت إذن لأن نعيد التفكير بجدية في مسؤولية المؤسسات الدولية عن تنظيم الاقتصاد المعولم، لضمان إقامة توازن بين النمو الاقتصادي والرخاء الاجتماعي. ولتحقيق ذلك، لا مفر، اليوم قبل الغد، من البدء في إعادة تشكيل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، لجعلها أداة حقيقية لتطبيق مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية.

إن أفريقيا تشكل ثلث أعضاء الأمم المتحدة. ولهذا السبب فمن غير المقبول، بعد أكثر من خمسين سنة من وجود المنظمة، أن تظل قارة بأكملها، هي أفريقيا، غائبة عن العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ومن المفارقات أن هذا المجلس يناقش مشاكل أغلبها أفريقية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ولو كانت الأمم المتحدة تطبق مبدأ المساواة، فهل كانت ستستمر في فرض الجزاءات على الجماهيرية العربية الليبية على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية، وقبل كل شيء على الرغم من مقررات وقرارات رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز التي تطالب جميعاً برفع تلك الجزاءات؟ واليوم أكد قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨) على أسبقية القانون في حسم هذا النزاع، كما أن أغلبية الدول في منظماتنا العالمية تأمل في أن تستوفى شروط الشفافية حتى يتسنى إنهاء المحاكمة. وذلك من مصلحة أسر الضحايا والشعب الليبي.

وإدارتها وحلها في أفريقيا، بل أن توفر لها أيضاً الدعم التقني واللوجستي، ما دمتنا في نهاية الأمر نتشاطر مثلاً أعلى واحداً ألا وهو أن نضمن لعالمنا الأمن والسلام اللازمين لتنميته وازدهاره.

وفي هذا الاختبار للتضامن الدولي ثمة شيء واحد مؤكد، وهو أن أفريقيا بالقطع يتعين عليها أولاً وقبل كل شيء أن تعتمد على نفسها، ونحن الأفارقة ندرك أننا لكي نكون سادة مصيرنا يجب أن نصوغ هذا المصير بأنفسنا. واستجابة لهذه الضرورة الحتمية، لم تدخر أي دولة في قارتنا أي تضحية لإرساء مناخ داخلي يفضي إلى النمو والتنمية المستدامة. وبعد سنين من التخطيط والركود، دخلت أفريقيا عهداً جديداً تميز بانتعاش اقتصادي واضح في أعقاب إصلاحات جسورة، واتسم بقدر أكبر من التقشف والتعقل في إدارة الشؤون العامة وشؤون الدولة. وهذا التحرك نحو الشفافية في الإدارة والحكم الرشيد، كان مقترنا بإنشاء مناطق دون إقليمية متجانسة تعمل يومياً على صوغ المصير المشترك للأفارقة، وذلك بفضل الموازنة المطردة بين مبادئنا، وسياسات التكامل التي يتمثل هدفها الأعلى في إقامة جماعة اقتصادية أفريقية في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين.

إن أفريقيا تواجه اليوم تحديين: السلام والاستقرار السياسي من ناحية، والتنمية المستدامة من ناحية أخرى. والحكومات والشعوب الأفريقية ليست وحدها في نضالها وجهودها اليومية للإفلات من قبضة التخلف. وهي تعرف كيف تعول على الدعم المخلص من أصدقائها. وهذا يتضمن النظام التنفيذي للتنمية في الأمم المتحدة والذي أود أن أشيد به لتفانيه في النهوض بالنضال ضد الفقر وضد أشكال الحرمان الأخرى التي ابتليت بها الشعوب الأفريقية.

ومن دواعي الأسف إذن أن تشهد وكالات الأمم المتحدة التي توجد في صلب النضال في سبيل الأمن البشري في أفريقيا - مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - وأستشهد هنا بمثالين فقط من أمثلة كثيرة - تضاًؤلاً بطيئاً في مواردها المالية في وقت تتطلب فيه المهمة المنوطة بها مضاعفة الجهود والموارد. وهذا ما يدعوني إلى مناشدة الجميع إبداء حسن نواياهم بالتبرع للنظام الإنمائي التنفيذي للأمم المتحدة بالموارد التي يحتاجها لمساعدة أفريقيا في مواجهة تحديات السلم والتنمية.

خطاب فخامة السيد خوليو مارييا سانغينتي، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطحب السيد خوليو مارييا سانغينتي، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، الى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني شرفا خاصا أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، فخامة السيد خوليو مارييا سانغينتي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سانغينتي (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تأتي أوروغواي الجمعية العامة اليوم تغمرها السعادة والفخر، بل والحماس، لرؤيتكم، سيدي، أحد مواطنينا، تمثلون أوروغواي في سدة رئاسة الجمعية العامة. إن أوروغواي كانت من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وواحدة من أكثر المشاركين نشاطا في جميع مساعيها منذ ذلك الحين. وقدمت للأمم المتحدة أفضل جنودها، الذين يجازفون بأرواحهم كل يوم في العمليات الصعبة التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد جاء بلدنا الى الأمم المتحدة وقت تأسيسها وهو يحمل آمال وأحلام عالم كان يعاد بناؤه للإيدان بدء عصر من السلم والازدهار والاستقرار. وهو بالتأكيد لم يأت الى هنا مدفوعا بأية أحلام بالسلطة، التي ما كانت لتجد لها مكانا في بلدنا نظرا لصغر مساحته وصغر اقتصاده نسبيا. إلا أننا كنا نحلم بما ألهم جميع رجال دولتنا العظام - وهو أن نكون بلدا نموذجيا صغيرا، وهو البلد الذي جعل التعليم العلماني عاما ومجانيا وإلزاميا في القرن الماضي وبنى دولة رفاهية بها طبقة وسطى قوية كأساس لديمقراطيته السياسية. ولذا فقد رأى بلدنا أنه جزء أساسي من التنمية الديمقراطية للأمم.

ولسوء الطالع، لم تكن بمنأى عن اضطرابات الحرب الباردة ونتائجها. وكما تعلم الجمعية، كانت الحرب الباردة دموية وشرسة في أمريكا اللاتينية. وكان نصفا الكرة مشتبكين في صراع من أجل السيطرة على المواقف: فقد

وفضلا عن ذلك، تأمل أفريقيا في أن يوفد مجلس الأمن بعثة تحقيق الى السودان إثر قصف مصنع الأدوية في الخرطوم.

إن أفريقيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بشدة، وهي تناشد منظماتنا العالمية أن تهئ الظروف اللازمة لإجراء مناقشة صريحة لهذه القضية، واتخاذ إجراءات قوية ومتضافرة لمكافحة هذه الظاهرة، مع مراعاة أن عدم حسم مظاهر الغضب والإحباطات التي ولدتها الظروف الاقتصادية والتاريخية يقيّد قدرتنا على التصرف.

ومن نفس المنطلق، هل يمكن للأمم المتحدة أن تستمر في إنكار الواقع القانوني والدولي لدولة مثل جمهورية الصين في تايوان التي يستبعد ٢٢ مليون نسمة فيها، بين نساء ورجال، من الإسهام في أنشطة منظماتنا؟

إنني أحد الذين يؤمنون بأن أفريقيا سائرة على طريق الأمل. وما زلت على اقتناعي بأن العقوبات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تواجه أفريقيا تستدعي بقوة أن يعمد أبناءها الى إعادة اكتشاف الطريق الى الوحدة التي ستسمح لهم بأن يتولوا زمام مصيرهم بفعالية. فأفريقيا بدون وحدة ستظل على هامش التاريخ. والحس السليم يملي علينا نحن الأفارقة أن نتخلص الى الأبد من صورة اليد الممدودة التي طالما عذبتنا، وبنينا مواثيق الصداقة والكرامة والفخر التي ستأتي لنا بالكثير من التضامن والسخاء. ولكن هذا السعي الى الاستقلال لا ينكر أهمية التضامن فيما بين الشعوب. بل هو يعني التوصل الى فهم جديد لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ويعني تحمل المسؤولية عن معرفة كيف نحافظ على هويتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوركينا فاسو على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باليسترا (سان مارينو).

مضى. والبلدان التي لم تشهد من قبل ديمقراطية أبدا تقوم الآن ببناء جمهوريات ومؤسسات وتطور مجتمعاتها.

وحقيقة الأمر هي أنه بعد تلك الأزمة، بذلت بلداننا جهودا جبارة من أجل التحول. فقد خفضت معدلات التضخم فيها وفتحت اقتصاداتها وبدأت عمليات قوية للتكامل، في منطقة الأنديز، وفي المكسيك في الشمال، ومعنا نحن في الجنوب، في الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي، والآن مع بوليفيا وشيلي بوصفهما شريكين منتسبين من المنطقة الجنوبية. وكل ذلك يعني أننا أصبحت لدينا أمريكا لاتينية آخذة في النمو ثانية وأنها ستصبح مرة أخرى مجالا للاستثمارات؛ وهي أمريكا لاتينية تمكنت من مواعمة عودة الديمقراطية والسلام مع النمو الاقتصادي.

إننا نجد أنفسنا الآن في مواجهة الأزمة الجديدة. ما الذي ينبغي لنا أن نفعله؟ الشيء الأول من وجهة نظرنا هو توطيد المنظمة والمجتمع الدولي ودعمهما. ويجب أن نفعل ذلك هنا، في هذه المؤسسة، التي تعتبر بمثابة تمجيد للدولية، وفي المجال الاقتصادي أيضا. إن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية - المصدر الرئيسي للتمويل في نصف الكرة الذي ننتمي إليه - هي الأدوات التي نعتد عليها اليوم. وعلينا أن نعززها.

وحقيقة الأمر أن هذه الأزمة ستترك آثارا بعد أن تنتهي. واليوم يخيم على العالم بصورة ما شبح المناقشة التي دارت بين اللورد كينز وهاري وايت في بريتون وودز عند تأسيس صندوق النقد الدولي. فحينئذ كان الاقتصاديون البريطانيون يرون ضرورة تأسيس مصرف مركزي لجميع المصارف المركزية. لن أعيد تلك المناقشة هنا اليوم، إلا أنني أعتقد أنها لا بد من أن تثار عقب انقضاء اللحظات الحرجة في هذه الأزمة، نظرا للحاجة إلى توفير الوقاية وإلى اقتصاد سوقي ناجح فعلا.

ويجب أن نفهم ونعلم جميعا أن مصادر هذه الأزمة قد تم تحديدها. فأولا، كان هناك إفراط في المضاربة الأمر الذي انعكس انعكاسا واضحا في أسواق الأوراق المالية. وهي تنبع أيضا من اختلالات التوازن في الاقتصاد الكلي في عدة دول لم تتمكن من تصويب تلك الاختلالات، وفي الدرجة الأولى فجواتها المالية التي كانت أسبابا أساسية لهذه الحالة.

كانت هناك حروب عصابات في أماكن وانقلابات في أماكن أخرى، حيث بدت كلتا الظاهرتين كجزء من جدلية جهنمية أصيبت فيها الديمقراطيات بجراح بل وسقطت أحيانا.

وقد أظهرت السنوات القلائل الماضية أوروغواي بصفتها بلدا يخطو خطوات في اقتصاده ورخائه، وبصفتها بلدا، كما يذكر مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية الذي صدر مؤخرا، أخذ يحقق تقدما من جديد. وقد جاء ترتيبه الثالث بين البلدان النامية، وبوسعنا أن نقول إننا حققنا أفضل تحسن في نصف الكرة الذي ننتمي إليه فيما يتعلق بمؤشرات الفقر.

ولكننا نأتي إلى هذه الدورة ليس فقط باهتمامات تتعلق بمؤسساتها أو بالسلام الذي يتخلل روح هذه الجمعية دائما؛ بل نأتي أيضا وقد رأينا شبح الأزمة التي بدأت أزمة آسيوية مالية وأصبحت اليوم أزمة اقتصادية عالمية تمسنا جميعا. ويستحق ذلك دون شك اهتماما خاصا. فعندما نرى أسواق الأسهم مدفوعة بجو محلي من الهوس، وعندما نرى انتشار هذا العدد الكبير من الظواهر غير الرشيدة، نحس بما أحس به أناطول فراخس الذي رأى الحياة كصراع بين مختلف القوى التي لا نستطيع دائما تحديد الأقوى بينها. فأحيانا يبدو أن العلم والذكاء يسودان. وفي أحيان أخرى تبدو الغلبة للجنون والخوف. وهذا أيضا جزء من هذه الظاهرة التي بدأت أزمة مالية ثم أصبحت ظاهرة نفسية شاذة. الموضوع أننا، بوصفنا بلدا من أمريكا اللاتينية وعضوا في المجتمع الدولي في آن واحد، علينا أن نواجه هذه الحالة مرة أخرى.

إن شكسبير، الذي كثيرا ما يستشهد به في حالات المآسي الكبرى، قال إن القدر يوزع أوراق اللعب ولكننا نحن من يلعب بها. وهذا هو التحدي الذي يواجهنا اليوم: كيف نلعب أوراقنا في هذه الأزمة التي يمكن أن تؤثر ليس فقط على المالية والاقتصادات بل أيضا على الاستقرار الديمقراطي لبلداننا وعلى سلمنا الاجتماعي وقيمنا الأساسية التي تلهمنا.

في الثمانينات، شهدت أمريكا اللاتينية سنوات صعبة جدا على الصعيد الاقتصادي. وتذكر تلك الحقبة عادة - على نحو خاطئ في رأيي - على أنها العقد الضائع. فقد كانت أيضا السنوات التي وطدنا فيها أقوى عملية لإشاعة الديمقراطية في قارتنا، مما يتيح لها اليوم أن تكون فيها ديمقراطيات وحريات أكثر من أي وقت

تحاول الاقتصادات الصغيرة، مثل اقتصادنا الذي يسعى أكثر فأكثر إلى تهئية ظروف عيش منصفة، ألا تكون مصدر الأخبار السيئة للعالم، حتى عندما تفتقد إلى المقدرة والفرص لتكون مصدرا للأخبار الطيبة للعالم.

وينبغي إذا أن نحمي أنفسنا من حمائية جديدة خطيرة، وأن نواصل الكفاح من أجل إيجاد أسواق يتزايد انفتاحها وشفافيتها، وتزول منها الإعانات المتواصلة في الدول الكبيرة - إعانات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإعانات للزراعة لا شك أنها بمثابة عامل يسبب الإزعاج في الأنشطة الاقتصادية الدولية ويجب التخلي عنه. والأزمة إن علمتنا شيئا فهو أنه يجب أن نقيم توازنا، ولن يُقام التوازن على أساس إعانات تواصل تعزيز الفرص لقطاعات اقتصادية مصطنعة.

ويجب أيضا أن نحمي أنفسنا من الغوغائية اللعينة التي تشكل البُعد السياسي لهذه الأزمة. لذلك السبب، فإن التصدي للأزمة وحلها عن طريق التعاون الدولي واتخاذ تدابير ملموسة، أمران هامان جدا أيضا في سياق ديمقراطي. وعندما تنتشر جوانب عدم استقرار كهذه يظهر غوغائيون سفهاء، أي جميع المصطادين في الماء العكر المسيئين للزدهار، الذين يقودون الشعوب دائما إلى المحن والذين ينبغي ألا نتيح لهم فرصة أخرى عن طريق عدم الاستقرار.

هذه الأزمة إذا أزمة مالية واقتصادية، وهي في نهاية المطاف أزمة في الديمقراطية السياسية. وهي الفصل الأساسي الذي يجب أن نواصل العمل هنا من خلاله.

إن عالمنا يعيش أوقاتا يشوبها الاضطراب. ولقد بدا لنا في عام ١٩٨٩، بانتصار اقتصاد السوق على الاقتصاد الاشتراكي، والديمقراطية الحرة على العالم الشيوعي، إننا ندخل حقبة من السلام والاستقرار من شأن المنطق الهيجلي القديم أن يفسح المجال فيها أمام قيام عالم متحد - ما سُمّي بنهاية التاريخ، وما سماه آخرون بالتفكير الفريد. ولا شك أن ذلك كان تبسيطا مغالي فيه.

واعتقادنا اليوم أننا دخلنا مرة أخرى أزمة الرأسمالية من شأنه كذلك أن يكون اعتقادا مغالي في تبسيطه. ففي حياتي المهنية السياسية الطويلة، تلقيت مرات عديدة دعاوى لحضور مأتم الرأسمالية. ودلت التجارب بالتأكيد على أن اقتصاد السوق بما يتصف به من ديناميات وروح المبادرة، استرد عافيته مرة أخرى، وهذا سيحدث مجددا الآن لأن أحدا لا يشير إلى بديل أفضل.

ويبدو، لحسن الحظ، أن اقتصاد أمريكا الشمالية والاقتصاد الأوروبي لا يزالان صامدين. واليابان هي البلد الذي نأمل جميعا في أن يستعيد انتعاشه كي تتيح لنا التدابير الجاري تنفيذها اليوم أن ننظر بمزيد من الهدوء في مستقبل هذه الحالة التي ربما استمرت فترة طويلة. ومثلما قال وزير الخارجية البرازيلي اليوم، من المتعذر التنبؤ بمدى هذه الأزمة وفترتها، ولكن ما ينبغي ألا يكون متعذرا التنبؤ به هو كيفية تصرف الدول حيالها.

ومن الضروري إذا أن نعمل على وضع حد لاختلالات التوازن المالي تلك، وأن نتجنب الأخطاء والتجارب المتعلقة بهذه الأزمات. فأولا، ينبغي ألا نعتقد أننا سنجد مخرجا من الأزمة بعزل أنفسنا في حمائية جديدة.

لقد شهدنا في الثمانينات أزمة ديون خارجية في أمريكا اللاتينية. وكان هناك ما يؤيد عدم سدادنا للديون والعودة بطريقة ما إلى اقتصادات تتمتع بمزيد من الحماية. وكان هناك، من جانب آخر، من يفكر أنه ينبغي إعادة تمويل الديون، وأنه ينبغي أن نشارك في المجتمع الدولي بنشاط أكبر، وأن نحقق النمو بتلك الطريقة. ولا يمكن إدارة الديون الخارجية في المستقبل إلا عن طريق نمو اقتصاداتنا. والمؤسف للفئة الأولى أن الحظ لم يحالفها، بل إن الحظ حالف الفئة الثانية. وتمكنا بتلك الطريقة من إعادة تمويل الديون الخارجية والعودة إلى الاستثمار، ومكنا النمو من سداد الديون فعليا وبالتالي من تهئية ظروف عيش أفضل لشعوبنا.

إن ما تحتاج إليه الشعوب المحتاجة احتياجا ماسا ليس حالة من الاضطراب والمضاربة. بل العكس من ذلك، إذ أن فرص تحقيق الأرباح للمضاربين تأتي على حساب الأغلبية.

ذلك هو المسار الذي نراه اليوم واضح المعالم لمعالجة هذه الحالة، ويجب أن نضاعف جميعا الجهود التي نبذلها في ذلك الاتجاه. ويتعين علينا أيضا أن نعزز من جديد المجتمع المالي الدولي كي نتمكن من إنشاء شبكة أمان دولية حقيقية، تتيح لنا أن نعمل في هدوء.

ثمة مسؤولية كبرى تقع بالطبع على عاتق البلدان الاقتصادية الرئيسية. ولقد قال الرئيس كلينتون الأسبوع الماضي إن هذه الأزمة أهم أزمة اقتصادية ومالية تحدث في النصف الثاني من القرن، ولا شك أنها كذلك. وهذا يبرر أن تتحمل الاقتصادات الرئيسية مسؤولياتها، وأن

نعزز العوامل الروحية لإعطاء الديمقراطية محتوى حقيقيا.

يجب علينا، بطبيعة الحال، أن نتسم بروح عملية في المسائل الاقتصادية، إلا أن الطابع العملي وحده لن يبقّي آمال الشعوب حية. يجب علينا أن نعزز قيم الأسرة، والكرامة الإنسانية وعالمية حقوق الإنسان، كما قال صديقنا الرئيس مانديلا. وعلينا جميعا أن نحترم الطابع الفردي للقوميات الإثنية؛ فنحن جميعا في النهاية سواسية. وعلينا جميعا أن نناضل ضد التمييز العنصري؛ وعلينا جميعا أن نحترم ونعي التنوع الثقافي. لكن لا يمكن لأي تنوع ثقافي أن يسمح باسترقاق النساء أو قتل الرجال: نحن نتكلم هنا عن قيم عالمية أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي لا يكفي أن نعلنه فقط وإنما ينبغي أن نمارسه أيضا.

وكما قال المؤرخ توينبي، "إن الحضارة حركة وليست وضعا؛ وهي رحلة وليست مرفأ" (ريدرز دايجست، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨). يجب علينا بالتالي أن نحدد بوضوح النجوم التي سنهتدي بها في رحلتنا. وإن أوروغواي تؤمن بهذه النجوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد خوليو ماريّا سانغينتي، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة فخامة الرئيسة شاندريكا باندارانايكي كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة فخامة رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحبت السيدة شاندريكا باندارانايكي كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة

ويجب إذا ألا نضع مرة أخرى فريسة المغالاة في التبسيط. ولقد اعتقدنا في وقت من الأوقات أن مجرد تحرير الأسواق من شأنه أن يسفر عن نتيجة خارقة تتمثل في تحقيق النمو والمساواة؛ ولا يسعنا الآن أن نعود إلى الماضي ونعتقد أننا يمكننا عن طريق الاقتصادات المغلقة، أو عن طريق اتخاذ تدابير حمائية أقوى، أو حتى عن طريق التسلط، أن نسوي حالة يجب التصدي لها اليوم أكثر من أي وقت مضى بوحى من المبادئ الديمقراطية.

وليس لدى أحد خريطة واضحة لمعالم الطريق. وبالتالي، ثمة ما يبرر إعادة تأكيد المبادئ الأساسية، وأولها الديمقراطية السياسية التي تتطلب منا، مثلما قال الرئيس كلينتون في وقت سابق، الكفاح ضد الإرهاب الذي يستخدم العنف لمهاجمة الديمقراطية بجميع أشكالها من الخارج؛ والكفاح ضد الأعداء الذين تولد هم الديمقراطية من الداخل. لقد عانينا في بعض الأوقات من التمادي في الانفعالات السياسية الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث انقسامات داخل البلدان، والشعور بالتعصب، وبالحدود العرقي، وإساءة استعمال النفوذ الاقتصادي وإساءة استعمال وسائل الإعلام؛ وجميع هذه العوامل جزء من الديمقراطية، ولكنها قد تعمل على إضعافها عندما تستخدم من دون قيود أخلاقية.

ولنا الحق أيضا في الطلب إلى المواطنين بالمشاركة. والديمقراطية لن تتعزز بوجود مواطنين مبتعدين أو لا مباليين. والديمقراطية تتعلق تعلقا وثيقا بوجود دولة كفؤة لأن ما من دولة تستطيع أن تقف متحدة لو كان الهدف يرمي إلى تحسين حياة شعوبنا سوى الدولة الكفؤة، الدولة التي ليست آلية للضياع، بل أداة قوية لتعزيز قوى المجتمع؛ وتتعلق باقتصاد السوق والتجارة المتزايدة الانفتاح والقائمة على معايير تحميها من المنافسة غير المنصفة؛ وبعملية التكامل مثل العمليات التي تنفذها بلدان أمريكا اللاتينية لتمكيننا من مشاركة العالم في اقتصادات مناسبة لتحسين إنتاجنا.

وعلينا أن نفكر أيضا في القيم الأساسية لمجتمعاتنا، كالأسرة، وهي النواة التاريخية لحضارتنا. وكانت لإضعاف الأسرة تكلفة بالغة. واليوم، تعكس تجارة المخدرات الآفة التي تسربت إلى روح مجتمعاتنا، تلك المجتمعات التي فقدت صلتها بقيمها الروحية في سعيها نحو تنميتها الاقتصادية، وأضعفت الأسرة في عالم أدت فيه المثل العليا الممسوخة والفراغ واتجاهات التقليد الزائلة إلى حدوث فراغ تسبب بدوره في ظاهرة البحث عن نعيم وهمي يحل محل البحث عن حياة لها معنى. إن علينا أن



أما مما كان عليه عندما أنشئت الأمم المتحدة. فنزع السلاح النووي على صعيد عالمي ما زال حلما بعيد المنال. والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل قد انتشرت دونما اكتراث بأمن البشرية بالرغم من وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأعضاء النادي النووي الذين يمتلكون هذه الأسلحة ليس لديهم أي رغبة في تفكيكها رغم انتهاء الحرب الباردة وتقلص النزاعات بين الدول. وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية مضاعفة جهودها لتحقيق نزع السلاح العالمي. هذا واجب علينا تجاه البشرية، والأجيال التي لم تولد بعد. ونحن لا نقبل فرضية أن هذه الأسلحة تظل آمنة في أيدي البعض.

وما فتئت حركة بلدان عدم الانحياز تطالب منذ فترة طويلة بأن يضطلع مؤتمر نزع السلاح، وكأولوية قصوى، بإنشاء لجنة تبدأ المفاوضات بشأن وضع برنامج يرمي إلى القضاء على الأسلحة النووية بصورة كاملة ضمن إطار زمني محدد.

وعندما كانت والدتي، السيدة سر يما فو باندرا ناكي، تخاطب الجمعية العامة في ١٩٧٦، بوصفها رئيسة وزراء سري لانكا ورئيسة حركة بلدان عدم الانحياز، تكلمت عن نزع السلاح بالعبارات التالية:

"إن نزع السلاح العام والكامل هو هدف معلن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي طيلة عقود ثلاثة تقريبا.

"وبالرغم من المبادرات العديدة التي اتخذتها هذه المنظمة ... لم يشهد العالم ولا أي شكل من أشكال نزع السلاح وإنما شهد سباقا من أجل التفوق في امتلاك القوة المدمرة، يقوم على خرافة أن السلام لا يمكن الحفاظ عليه إلا من خلال تحضيرات محمومة وذات هدف واحد من أجل الحرب وصقل وتطوير تقنياتها. وهذا في الواقع يمثل صورة محزنة للمعايير الأخلاقية والفكرية للقرن العشرين وقيمه وألوياته، إذ يجري فيه تبديد الكثير من موارد العالم على هذه الأسلحة الفتاكة، بينما كاني مكن أن تتركس تلك الموارد لاستئصال الفقر والجهل والمرض والجوع ...

"إننا لا نقبل الفرضية القائلة بأن نزع السلاح هو احتكار خاص للقوى التي تمتلك ترسانات

السيدة شانديريكا باندرا ناكي كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأدعوها إلى إلقاء كلمتها أمام الجمعية.

الرئيسة كوماراتونغا (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
اسمحوا لي، سيدي الرئيس، في بداية كلمتي أن أتوجه إليكم بأحر تهاني سري لانكا على انتخابكم الذي أنتم أهل له. ونرجو لكم الخير. وليس لدينا أدنى شك في أنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بحكمة ومهارة والتزام.

والجمعية العامة مدينة بالامتنان لسعادة السيد هينادي أودو فينكو على قيادته الحكيمة وحنكته كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

تحتفل سري لانكا هذا العام بمرور خمسين عاما على استقلالها. لقد استعدنا حريتنا في ١٩٤٨، وأنهيينا بذلك قرابة خمسة قرون من السيطرة الأجنبية. وقد وجد الملاذ على أرضنا جميع الديانات الكبرى في العالم: البوذية والهندوسية والإسلام والمسيحية. ونحن مجتمع متعدد الأعراق والثقافات. ونحن نلتزم التزاما عميقا بطريقة الحياة الديمقراطية. ومارس شعبنا حق الانتخاب العام منذ ١٩٣١. ولدينا نظام برلماني للحكومة، تجري فيه الانتخابات بصورة منتظمة، حيث مشاركة الناخبين مرتفعة على نحو فريد - إذ يصل معدلها إلى ٨٠ في المائة. ولدينا سلطة قضائية مستقلة ووسائل إعلام حرة. ويجري التقيد بحكم القانون واحترامه. والحقوق الأساسية مكفولة أمام القضاء. ونعمل بنشاط مستمر للحفاظ على حقوق الإنسان، حتى في وجه الاستفزازات الخطيرة من جانب بعض العناصر الخارجة على القانون التي تصر على تدمير مجتمعتنا الديمقراطية.

وبعد حصول سري لانكا على استقلالها بفترة وجيزة أصبحت عضوا في الأمم المتحدة. وقد أعرب الآباء المؤسسون في ديباجة الميثاق عن تصميمهم على انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب. وأكدوا على إيمانهم بحقوق الإنسان الأساسية. وتعهدوا بإنشاء بيئة يحترم فيها القانون الدولي والالتزامات التعاهدية، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. ونجحت الأمم المتحدة في الحفاظ على وعدها بإنقاذ العالم من ويلات حرب عالمية.

إلا أننا بعد مضي أكثر من ٥٠ عاما على كتابة الميثاق، لا نستطيع أن نقول إن عالم اليوم أصبح مكانا أكثر

وقادتنا عازمون على تحقيق تلك الإمكانيات كما ظهر بجلاء في قمة كولومبو. وإنني أشعر بعميق الامتنان لزملائي من رؤساء الدول والحكومات على مشورتهم وتعاونهم اللذين لا يقدران بثمن، ولا سيما من رئيسي وزراء الهند وباكستان على روح الصداقة والتفهم السامية التي أبدياها من أجل المصالح والشواغل الإقليمية الجماعية.

ورابطة جنوب آسيا، شأنها شأن حركة عدم الانحياز، تدرك أن التيارين التوأمين المتمثلين في العولمة والتحرير الاقتصادي اللذين تعصف دوماً بهما بنا، ينطويان، في آن معا، على إمكانية تحقيق الازدهار، وعلى بذور عملية جديدة خطيرة تتمثل في التنمية غير المتوازنة. وينبغي التذكر أن البلدان النامية تستحق اعتباراً خاصاً فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها في عملية عولمة اقتصاداتها.

ولكن من الواضح تماماً أنه ما من دولة واحدة، ولا حتى أقوى دولة، يمكن أن تأمل في البقاء محصنة من الأمراض الاقتصادية والعدوى. فموجات الاضطرابات الاقتصادية في شرق آسيا وروسيا انتشرت على نطاق واسع. والعلل الناتجة عن العولمة الاقتصادية تتطلب علاجات عالمية النطاق، علاجات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أمراض جميع الدول، وألا تقوم فقط على أساس صفات تقدمها الدول التي يبدو أنها آمنة.

ويجب أن تضطلع هيئات الأمم المتحدة بدور حاسم في كل هذا، ولا سيما بتيسير وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية العادلة التي من شأنها مقاومة ما نعاني منه من عدوى اقتصادية في الوقت الراهن. وقد اتضحت عدم كفاءة الجهاز النقدي العالمي بصورة مفرطة خلال التعامل مع الأزمات الأخيرة. وعلينا الآن أن نفكر حول هندسة بنیان مالي جديد لتطبيق إصلاحات جذرية للنظام النقدي الدولي. وهذا يجب أن يهدف إلى ضرب توازن بين إجراءات التكيف المفروضة والتمويل المتوفر.

وأود أن اقترح ثلاثة مجالات للعمل تستحق أن ينظر فيها بجدية: أولاً، ينبغي إنشاء مرفق يكون بمثابة "ملجأ" أخير للإقراض لمواجهة المشاكل الناتجة عن تقلبات حركة رؤوس الأموال؛ وثانياً، ينبغي تصميم أجهزة فعالة للرقابة الدولية للتنبؤ بالمشاكل قبل أن تبدأ جماعات المضاربات الهدامة عملها؛ وثالثاً، أن يكون استئناف العمل بنظام حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي من

الحرب. إن لكل دولة ولكل فرد الحق في أن يتمتع بالسلام، وكما أن السلام غير قابل للتجزئة، فكذلك مسؤولية الحفاظ عليه. ومن هنا جاء النداء الذي وجهته دول عدم الانحياز لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكون مكرسة لنزع السلاح والاتفاق على عقد مؤتمر دولي". (A/31/PV.11، الفقرات ٣٩)

وقد أعربت حركة عدم الانحياز مرة أخرى، في اجتماع القمة الذي انعقد مؤخراً في جنوب أفريقيا تحت رئاسة الرئيس مانديلا، عن انشغالها بموضوع نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وخلال السنوات المقبلة سيزداد صخب الأصوات المطالبة بنزع السلاح ارتفاعاً بين الغالبية العظمى من البلدان. وقد دعت حركة عدم الانحياز مؤتمر نزع السلاح في جنيف لأن ينشئ، على سبيل الأولوية العليا، لجنة مخصصة للبدء في إجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وعلاوة على ذلك، هناك أيضاً اقتراح لإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ويتعين علينا مواجهة هذه التحديات ونحن نقترّب من الألفية الجديدة. وكلما تهربنا من مسؤوليتنا، كان الخطر في المستقبل أعظم.

ويسرّني ويسعدني أن أخطب الجمعية اليوم بصفتي الرئيسة الجديدة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (الرابطة)، التي اجتمعت في كولومبو قبل بضعة أشهر. وتمثل رابطة جنوب آسيا خمس عدد البشرية. وجنوب آسيا لها تراث غني ومعقد التركيب من تعدد التقاليد الثقافية والدينية الضاربة في القدم.

ونحن، شأننا شأن أي رابطة أخرى من الدول ذات السيادة، لنا نصيبنا من المشاكل. ولكني أود أن أعرب عن إيماني العميق بأن اجتماعات القمة التي عقدناها في السنة الماضية وهذه السنة مثّلت نقطة تحول في حياة رابطتنا. فقادتنا الآن واعون بالالتزامات الرهيبة التي ندين بها على نحو مشترك لمئات الملايين من سكان منطقتنا. ونحن مصممون على أن ندع جانباً الخلافات السياسية التي تفسد العلاقات بين بعضنا، وأن نبذل جهداً مشتركاً وموحداً لتحسين نوعية الحياة لشعوبنا.

والرسالة التي أحملها من قمة كولومبو هي أن إمكانيات تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والعلمي في منطقتنا إمكانيات باهرة للغاية.

نكافح بضراوة وبلا كلل لإنهاء هذه المشاكل في القرن المقبل.

لقد اقترحت مجموعة الـ ٧٧ عقد اجتماع قمة لبلدان العالم الثالث في عام ٢٠٠٠ كعلامة مميزة لفجر القرن الجديد. وسري لانكا تؤيد هذا الاقتراح باعتباره يتيح فرصة للدول النامية لترسم خطة التنمية الخاصة بها في العصر الجديد.

وفي كولومبو اتفقت بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على أن التقدم الاقتصادي ينبغي أن يكمل بوضع ميثاق اجتماعي لصالح شعوبنا في جنوب آسيا. وسيكون محور تركيز هذا الميثاق على تحديد معايير أساسية وعملية في مجالات القضاء على الفقر، وتمكين المرأة، وتعبئة الشباب، والارتقاء بمستويات الصحة والتغذية، وحماية الأطفال.

ويجب أن نبذل جهدا خاصا لإزالة آثار المفاهيم الاجتماعية والنفسية القائمة على التمييز التي تؤثر على مركز المرأة. وقد أدان رؤساء دول وحكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي العنف ضد المرأة وأعمال التمييز والإهانة التي تزيد الحط من كرامة المرأة. وكان هناك مصدر قلق خاص تمثل في محنة النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح.

في كولومبو، انتهت دول الرابطة من وضع مشروع نص اتفاقية إقليمية بشأن مكافحة جريمة الاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال بغرض الدعارة، سيوقع عليها في مؤتمر القمة المقبل في نيبال. وفي سري لانكا، وضعت حكومتنا خطة عمل وطنية تقوم على النتائج الهامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين، وعلى الاعتبارات المحددة لوضعنا الوطني. إن دستور سري لانكا يتضمن الحق الرئيسي في المساواة بين الجنسين. وقد صدقنا على اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تكمل الأجر المتساوي والمزايا الأخرى المتساوية للمرأة. وقد عززنا الأحكام القانونية ضد مضايقة المرأة وإيذاها جنسيا.

وفيما يتعلق بالأطفال، أصدرت حكومتنا مؤخرا تشريعا لإنشاء هيئة وطنية لحماية الطفل تحت إشراف مباشر. وهذه الهيئة تتعامل في مسائل مثل عمل الطفل، واستغلال الأطفال جنسيا، وتعليم الأطفال وصحتهم ومحنة الأطفال المحاصرين في نزاعات مسلحة. وقد وضعنا

بين المتطلبات الأساسية لإعادة الهيكلة المقترحة. وينبغي للدول الرئيسية التي تتمتع بنسب أكبر من الأصوات في صندوق النقد الدولي، وكذلك الدول النامية، أن تنظر في زيادة مساهماتها المخصصة للصندوق بقدر أكبر مما هو متوقع حاليا. وريثما يتم ذلك، ينبغي أن نحترس من محاولات تحرير الحسابات الرأسمالية قبل أن يتم تحديث الهياكل المالية الوطنية وإصلاح النظام النقدي الدولي.

وينبغي مواصلة الحوار البنّاء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أساس المصالح المتبادلة والمسؤوليات المشتركة. وينبغي تشجيع التشاور الوثيق بين مجموعات مثل مجموعة الدول السبع، ومجموعة الـ ٧٧، ومجموعة الدول الـ ١٥.

وينبغي لمؤسسات مثل منظمة التجارة الدولية أن ترقى إلى مستوى أهدافها المعلنة، وأن تيسر حقا قيام نظام تجاري يتسم بالشفافية وتلتزم فيه القواعد ويسمح بالنمو المطرد. وينبغي ألا يهمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بل يجب أن يعزز بوصفه حلقة الوصل في أسرة الأمم المتحدة للنظر المتكامل في موضوعات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار.

وهناك حاجة إلى توجيه مزيد من الأموال من ميزانية الأمم المتحدة الإدارية نحو الأنشطة الإنمائية. ويبدو أن خطة الأمم المتحدة للتنمية، التي طرحت بأمال كبيرة، تفقد زخمها الآن، وإن تنفيذها ينبغي ألا يتأخر.

إن التنمية ليست مجرد مسألة نمو اقتصادي وثراء مالي، تقاس بالأرقام الإحصائية، التي قد تكون أحيانا مضللة ووهمية. بل يجب تعزيز وتحسين الحالة الإنسانية في عمومها. والتزامنا ومسؤوليتنا تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي ألا يتضاءلا ويصبحا في منزلة ثانوية بالنسبة للموضوعات الأخرى، التي وإن كانت مهمة، لا تمس مباشرة رفاهية البشر. إنها تهمة خطيرة في حقنا ألا تزال المشاكل القديمة قدم الزمن، والمتمثلة في الفقر الطاحن والمجاعات، توجد في عالم اليوم. إنني أناشد الأمم المتحدة هنا ألا ندع أنفسنا ننخدع أو ننبهر بانفجار التكنولوجيات الجديدة المثيرة، وإغواء مدهشات التجارة العالمية والتمويل الضخم، إلى درجة أن يسقط الفقراء والمحرومون واليائسون من جدول أعمالنا إلى منزلة الأشياء المنسية. يجب ألا ننسى أن أقل البلدان نموا لها مشاكل خاصة تستغيث طالبة الاهتمام. ويجب علينا أن

إن حكومتي عاقدة العزم على معالجة المظالم العرقية بالطرق السلمية عن طريق المناقشة السياسية. وقد طرحنا اقتراحا شاملا لمعالجة المظالم العرقية عن طريق تفويض السلطة السياسية. والغالبية العظمى من شعبنا، ومن جميع الطوائف، رحبت بهذه الاقتراحات. إلا حركة نمور التاميل وحدها هي التي اختارت أن تخوض طريق العنف، لاجئة إلى الإرهاب لتحقيق أهداف تتبناها وحدها. ومع ذلك، أبقينا الباب مفتوحا أمام نمور التاميل للانضمام إلى سائر السيريلانكيين في التفاوض بشأن تسوية لجميع المسائل العرقية المعلقة إذا ما تخلّوا عن الإرهاب وعن مطالبتهم الدموية بدولة منفصلة.

إن حركة نمور التاميل تدعي بأنها "منظمة تحرير" بينما هي تقتل المئات والمئات من أبناء "تاميل"، الذين تدعي أنها تحررهم، إذا ما اعترضوا على سياساتها الإرهابية. وإن عديدين من زعماء الأحزاب السياسية الديمقراطية التاميليين، بما في ذلك أعضاء البرلمان، ورئيسا بلدية، وأيضا دعاة اجتماعيون تاميليون في مجال حقوق الإنسان، قتلوا بوحشية على يد نمور التاميل. وادعاهم بأنهم "منظمة تحرير" ينفيه لجوؤهم من جانب واحد إلى العنف ورفضهم المستمر وضع ادعاءاتهم موضع الاختبار الحقيقي - وهو الاشتراك في عملية مشاورات صريحة ديمقراطية وسلمية مع الشعب.

وفي المقابل، في فلسطين، يسعى الرئيس عرفات إلى تحقيق ما يسميه "سلام الشجعان"، واثقا، ليس فقط بعدالة قضيته، وإنما أيضا بقوة الدعم الذي يقدمه طوعية الشعب الفلسطيني للتمتع بحقه غير القابل للتصرف في فلسطين. وخلال مؤتمر قمة رابطة جنوب آسيا، أعربنا عن قلقنا المتزايد بشأن العقوبات العديدة التي تؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك المحاولات غير القانونية لتغيير الولاية القضائية على القدس وحدودها.

خلال الأعوام القليلة الماضية، نادى حكومة سري لانكا في مختلف المحافل الدولية بالحاجة إلى إجراء دولي جماعي للتغلب على ويلات الإرهاب. وكان مبررنا هو أن جماعة نمور التاميل التي لا ترحم، التي لا تزال تفرض كل جهد يرمي إلى تسوية سياسية تفاوضية بشأن مشكلتنا العرقية، وجدت مؤازرة في سياسات حق اللجوء السياسي السخية السائدة في بعض البلدان. وهذه الجماعة، التي تجند الأطفال في سن العاشرة، وتستهدف

"ميثاقا للطفل" وخطة عمل وطنية تكفل سلامة وحماية أطفالنا. وبينما ندرك الانتشار المؤسف لبغاء الأطفال ودعارة الطفل في بلدنا، فإننا تتبعنا أيضا آثار الرابطة الدولية الماكرة التي تزيد من تفاقم المشكلة. ونحن نحث المجتمع الدولي على تشديد القوانين وآليات إنفاذها كي نكفل عدم حصول المسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة على ملجأ في أي مكان.

هناك اعتداء وحشي بشكل خاص يرتكب ضد الأطفال الأبرياء هو تجنيدهم عنوة من جانب جماعة إرهابية في سري لانكا ليكونوا بمثابة قتلة انتحاريين باسم قضية هم أصغر كثيرا من أن يفهموها. وهذا جانب دنيء واحد من أنشطة جماعة إرهابية معروفة باسم "نمور التاميل". إنهم يسعون إلى تقطيع أوصال سري لانكا بهدف إنشاء كيان عنصري أحادي العرق على أرضنا - وهو هدف لا تقبله إطلاقا الغالبية العظمى في بلدنا بل حتى الطائفة التي تدعى نمور التاميل إنها تدافع عن قضيتها.

إننا نؤمن بوجود تظلمات عرقية في سري لانكا. ولقد قلت هذا في خطابي إلى الأمة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالنا هذا العام. قلت إن اليوبيل الذهبي للاستقلال كان فرصة للتأمل، وأيضا لتجديد الآمال والتطلعات. لقد كان مناسبة لنتذوق محاسن منجزاتنا وأيضا لنندم على عواقب الفشل. وقلت:

"يجب علينا أيضا أن ندرس بتواضع حالات فشلنا. لقد فشلنا في المهمة الأساسية الخاصة ببناء الأمة. انحرفنا عن الطريق وتلكأنا في قطعه، بينما يتعاش في وئام بين جيراننا في آسيا وفي بلدان أخرى عديدة، أناس من طوائف مختلفة عرقيا ودينيا ولغويا. وأسباب الفشل سيحكم عليها التاريخ. وسيلقي البعض اللوم على الآخرين وينسبونه إليهم.

"دعونا، نحن الذين تحملنا مسؤولية قيادة وحكم الأمة، أن نسير نحو المستقبل في انسجام، تاركين خلفنا الرغبات الدنيئة في تحقيق مكاسب شخصية أو سياسية تافهة. إن الشدة التي تمر بها الأمة اليوم من الكبر ومن الأهمية بحيث لا تترك مكانا لغير السماحة في القلب والعقل التي تتفوق في المصلحة الوطنية على كل ما هو غير هام وصغير."

الإرهابيين على التخلي عن العنف والدخول في العملية الديمقراطية.

وهنا أود أن أشكر الهند والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، لإدراكهما وإعلانهما أن هذه الجماعة منظمة إرهابية، وكذلك لتشجيع حكومتي على تسوية هذه المشكلة بالوسائل السلمية. وأود أن أضيف هنا أن هذه المشكلة مشكلة داخلية وأن سري لانكا قادرة تماما على حلها وذلك بالتأييد الكامل من أبناء شعبها كافة ولن يقبل أي تدخل من الخارج ولكننا سنقدر أي دعم يقدمه لنا أصدقاؤنا في الخارج لحسم هذا الصراع.

إن كنت أنوّه في هذه المرحلة بالسيدة أونغ سان سو كي من ميانمار فلأنني أدرك تماما الوحدة والكره والصعاب والمخاطر التي تواجهها امرأة زعيمة في الحياة السياسية. إن شعب سري لانكا وشعب ميانمار وحكومتيهما تربطهما روابط الصداقة منذ عدة قرون. وتتشاطر شعوبنا تراثا قيما يتمثل في الرسالة الخالدة لبوذا الذي علّم العالم معنى الرحمة والتسامح والتفاهم هذه الرسالة تجعلني أعرب عن أمني في أن تعالج القضايا السياسية في ميانمار بروح المصالحة والتسامح.

وفي هذا كله يمكن لمنظمة الأمم المتحدة، وينبغي لها، أن تضطلع بدور حافز. لقد انتضى نصف قرن منذ تأسيس الأمم المتحدة ووصفها الأمين العام بأنها "تجربة نبيلة في التعاون الإنساني". واعتبر العام الماضي عام إصلاح الأمم المتحدة ويسعدنا أن جانباً كبيراً من الإصلاحات المطروحة تم تنفيذها ويتطلب البعض الآخر المزيد من الدراسة.

ونذكر أيضاً أن الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة ترجع إلى تخلف بعض الدول الأعضاء عن سداد أنصبتها. ونحث تلك الدول على أن تدفع أنصبتها بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط.

ونشعر بالإحباط لعدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن إعادة تشكيل مجلس الأمن حتى يعبر تعبير أفضل عن العضوية العامة في الأمم المتحدة. إن المجلس ينبغي أن يكون أكثر تمثيلاً وأن تكون مداولاته أكثر شفافية، وأن يتسم بمزيد من الديمقراطية ليستجيب بالتالي لشواغل جميع البلدان وأن يتخلص من الانطباع، الذي ليس في غير محله كلية، بأنه يخدم إلى حد كبير مصالح الدول الكبرى.

دون تمييز المدنيين الأبرياء، وتغتيال ممثلي الشعب المنتخبين، بما في ذلك الزعماء السياسيين وزعماء حقوق الإنسان من التاميل وتهدم دور العبادة وتغتيال رؤساء الحكومات الأجانب على أراضيهم، يُسمح لها بالعمل في بلدان عديدة. إنها تحتفظ بشبكة دولية تشترك في جمع الأموال، وتهريب المخدرات، والاتجار بالأسلحة غير المشروعة، وتهرب المهاجرين غير الشرعيين، واشتركت في وقت قريب جداً في الإرهاب البحري، والتخريب بواسطة الحاسوب.

عندما تكلمت في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ذكرت ما يلي:

"ويجب اتخاذ إجراءات دولية متضافرة لمكافحة الإرهاب، وإلزام الإرهابيين على نبذ العنف والدخول في العملية الديمقراطية. ولسوء الحظ إن العمل الفعال لتحقيق هذا الهدف لم يتحقق بسبب المناقشة الفلسفية العقيمة حول طبيعة الإرهاب." (A/50/PV.35، ص ٩)

ويسرني أن ألاحظ أن تدابير هامة قد اتخذت منذ ذلك الوقت.

إن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل في أوائل هذا العام يعد انتصاراً أدبياً كبيراً للمجتمع الدولي في كفاحه ضد الإرهاب. وسري لانكا تأمل أن تتخذ جميع الدول بسرعة خطوات لتنفيذ التشريعات الوطنية الضرورية، الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المقطوعة في الاتفاقية، لضمان عدم توفير ملجأ آمن للإرهابيين وعدم السماح لهم بجمع أموال داخل أي دولة من الدول لمواصلة الأنشطة الإرهابية في دولة أخرى.

وعندما نسن تشريعا يجب أيضا أن نكون يقظين دائما لضمان ألا يجد الإرهابيون ثغرات في قوانيننا يتحايلون بها على الإجماع الدولي الآخذ في الظهور ضد الإرهاب. ونحن ندرك بشكل خاص قدرة الجماعات الإرهابية على اللجوء إلى استراتيجية استخدام منظمات بوجه بريء لجمع الأموال التي تصب في نهاية الأمر لتمويل الحرب التي تشنها نمور التاميل فتسهم في قتل وتعذيب أبناء شعبنا. إن الجزاءات الأدبية والقانونية ضد الإرهابيين ليست كافية. والقوانين يجب تنفيذها بشكل فعال. وبهذا العمل المتضافر وحده سنتمكن من إجبار

"في منظمة كهذه لا تقاس الخدمة التي يمكن أن يقدمها بلد ما بحجم ذلك البلد وعدد سكانه وقوته. فهذه منظمة تعبر عن نفسها بأقصى الفعالية بتقديم قوة معنوية معينة، هي القوة المعنوية الجماعية والسلوك المتأدب للجنس البشري. هذه مهمة يمكن من خلالها أن يقدم الضعيف والقوي أيضا خدمة نافعة. وأود أن أطمئن الجمعية، بالنيابة عن بلدي، إلى أننا لن ندخر وسعا في سبيل المساعدة بإخلاص وإلى أقصى حد ممكن في تحقيق الأهداف النبيلة التي تمثلها هذه المنظمة". (A/PV.590، الفقرة ٤٢)

وإذ أخطب هذه الجمعية الآن بعد مرور ٤٢ سنة، أقول إن سري لانكا ستظل عضوا وفيا ومخلصا لهذه المنظمة. ونحن نشرك في مداولاتها وفي تنفيذ برامجها وملتزم التزاما عميقا بمبادئ الميثاق. ونؤمن بالأمم المتحدة. ونريد أن نراها هيئة قوية فعالة تقوم على أساس المبادئ، وتراثا مشتركا للإنسانية جمعاء، لا حكرا على عدد قليل من الدول الغنية والقوية، وإنما حارسا آمينا للجميع وبصفة خاصة للفقراء والضعفاء والمغلوبين على أمرهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية على البيان الذي أدلت به توا.

اصطحبت السيدة شاندريكا باندارانايكا كوماراتونغ رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد توني بلير، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطحب السيد توني بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الرايت أونرا بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

العالم في السنوات الأخيرة من الألفية الراهنة، يتسم بتعقيد أكبر مما كان عليه عندما اعتمد ميثاق الأمم المتحدة. فتنوع وتشعب المسائل التي يجب أن تتناولها المنظمة ازديادا زيادة هائلة وينبغي أن يجاري التغير في توجهات الأمم المتحدة هذه الحقائق الجديدة. وبرنامج الإصلاح الذي طرحه الأمين العام خطوة في الاتجاه الصحيح. ومدى التزام الدول الأعضاء بقرارات المنظمة هو الشيء الوحيد الذي سيسهم في نجاح الأمم المتحدة. ومصادقية هذه القرارات وقوتها تعتمد في حد ذاتها على توفر الشفافية في عملية صنع القرار وعلى مدى تعبير تلك القرارات عن اهتمامات الدول الأعضاء. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تواصل مسيرتها في القرن الحادي والعشرين بنشاط متجدد حتى تحقق أهدافها في السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي فيجب تمكين جميع دولها الأعضاء من المشاركة بصورة ملموسة في كل مراحل عملية صنع القرار.

ولتحقيق ذلك ينبغي أن يوضع على جدول أعمالنا أمران مهمان يتصلان بعملية الإصلاح. أولا إن توسيع مجلس الأمن لكي يمثل على نحو أكمل ثلثي سكان العالم أمر لا غنى عنه. والأمم النامية ومناطق العالم التي تهيم عليها هذه الأمم ينبغي أن تتمتع بتمثيل دائم في مجلس الأمن.

ثانيا، يجب الاعتراف بالدور الحاسم للجمعية العامة في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة، وكفالة هذا الدور. فالجمعية العامة للأمم المتحدة هي البرلمان الأعلى للبشرية.

لقد انتهى عصر الحرب الباردة. والعولمة الاقتصادية تزيد الحدود الوطنية على نحو لم يكن متصورا منذ عقود قليلة. وأصبح العالم حقا على عتبة نظام جديد لا يمكن بالتأكيد أن تسيره بعد ذلك الشواغل الوطنية الضيقة التي تصيب قدرات البشرية بالشلل. ولم يحدث في تاريخ البشرية من قبل أن توفرت حولنا إمكانات هائلة تمكننا من تحطيم الروابط الأرضية التي تقيدنا بالأمور العادية والتافهة. فعندما يسمح للروح البشرية التي لا تقهر أن تسمو وتحقق طاقاتها الكاملة، سنحقق عالما تسود فيه الحقيقة والعدالة، عالما يمكن أن نسلمه بكل فخر إلى الأجيال التي لم تولد بعد من شعوبنا.

قال والدي الراحل، رئيس الوزراء باندارانايكا في خطابه أمام هذه الجمعية في دورتها الحادية عشرة عام ١٩٥٦ ما يلي:

واسمحوا لي أن أذكر اليوم على أننا نحتاج أن نقوي أيضا سلطان مجلس الأمن. وهذا يعني توسيع عضويته: إيجاد مقاعد دائمة جديدة للعالم النامي وكذلك لألمانيا ولليابان. أما زيادة عدد المقاعد غير الدائمة وحدها فيكون حلا وسطا غير مقبول. لقد ظللنا نتحدث عن ذلك طوال خمس سنوات مضت حتى الآن. وأن الألوان للبت.

إننا نواجه تحديات كثيرة، ولكن ليس بينها ما هو أكثر مباشرة من عدوى الانكماش الذي ينتشر في البلدان التي تعاني صعوبات في الوقت الحاضر فيؤثر في الاقتصاد العالمي على نطاقه الواسع. وليست الحلول كامنة في محاولات مضللة لفرض سلاسل جديدة من الرقابات على التحركات الدولية لرؤوس الأموال، ولا في الانسحاب من التجارة المفتوحة بل ينبغي أن نعرف جميعا بأن الافتقار إلى هياكل ولوائح انضباط سوية في البلدان فرادى، مشفوعا بنقص في الشفافية، أمر سوف يعاقب عليه السوق عاجلا أم آجلا.

غير أننا نستطيع أن نعمل. نستطيع أن نصمم آليات جديدة لمساعدة القيام بعملية تغيير: قواعد للتشجيع على مزيد من الشفافية في المعاملات المالية الدولية والوطنية؛ وإشرافا أفضل وتنظيما أفضل للقائمين بالعملات المالية؛ وتوفير الموارد الكافية للمؤسسات المالية الدولية لمعالجة مشكلات السيولة على الأجل القصير؛ وبرامج إصلاح هيكلية للبلدان التي تعاني مصاعب، على أن تكون برامج تأخذ في الحسبان الآثار الاجتماعية لما نطالب به من إعادة الهيكلة.

إن الطريقة الوحيدة لمعالجة مثل هذه المشكلات المعقدة هي بذل جهد جديد، دولي تعاوني، رفيع المستوى. إن المشكلات العالمية سوف تتطلب حلا عالمية وبريطانيا، بوصفها رئيسة لمجموعة الدول الثماني المصنعة الكبرى، سوف تؤدي دورها كاملا في النظر، كما يلزم الأمر، في هندسة البنيان المالي الدولي وفي الكيفية التي يمكن بها تحسينه لعصر جديد. وهذا، فيما أعتقد، موضوع ذو أولوية لنا جميعا.

بيد أننا نعرف أن ذلك، خلافا لما كان يجري في الخمسينات، لا يمكن أن يترك لمجرد بضعة بلدان متقدمة النمو. وتصحيح الإطار المالي ليس إلا بداية. ويجب أن توحّد الشروط اللازمة لتنمية مستدامة في جميع بلداننا.

إن المجتمع الدولي وضع لنفسه أهدافا متشددة المطالب. ومن أهم تلك الأهداف هدف أن تخفض إلى

السيد بلير (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عالم اليوم، يقدم لنا درسا واضحا: لكي نعيش ونحقق الازدهار، يجب أن نعمل معا على نحو أفضل. وهذا واضح جدا.

إننا نتشاطر بيئة عالمية. ويعتمد كل منا على الآخر في التنمية والرخاء. والصراعات الإقليمية تضر بنا جميعا. وشعوبنا تعاني معا تحت ظلال المخدرات والإرهاب.

إننا لم نعد نستطيع أن نفصل ما نريد تحقيقه داخل حدودنا عما نواجهه عبر حدودنا. إن التغيير السريع، من النوع الذي شهدناه حديثا، قد يثير المخاوف، ولكن لا بد لنا من أن نواجه معا تلك المخاوف ونتغلب عليها.

وإذا كانت مالتنا، وتجارتنا، ووسائل إعلامنا، واتصالاتنا، بل حتى ثقافتنا، يتزايد فيها كل يوم الطابع عبر الوطني، فيكون من الغريب، بل يكون أمرا يحتمل أن يكون خطرا، أن تظل سياساتنا حبيسة القوالب القديمة التي بنيت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وإذا كان التحدي دوليا فإن الاستجابة يجب أن تكون دولية أيضا. يجب أن نفتتح عصرا جديدا من الشراكة الدولية، نقوم فيه بتحديث المؤسسات التي تسمح لنا بالتعاون وبالعمل سويا.

إن للأمم المتحدة سجلا حقيقيا من الإنجازات. هذا صحيح. ولكن صحيح كذلك أن لها إخفاقاتها. فقد ظلت مجرد شاهد، أو تدخلت بلا جدوى، عندما كانت الوحشية مستشرية. وكان ردها أحيانا بالأقوال بينما كان المطلوب الأفعال.

غير أن الأمم المتحدة لا تعدو كونها جماع الدول الأعضاء بها. فخفاقاتها هي إخفاقاتنا. والقيم المدونة في ميثاق الأمم المتحدة صحيح الآن بقدر ما كانت صحيحة يوم كتبت. ولكن علينا أن نجد طرائق جديدة لتطبيقها.

ولذا أؤمن بالأمم المتحدة، ولكني أؤمن أيضا بأنه لا بد لها من التحديث، وأن تفعل ذلك بسرعة. وجميع أجزاء الأمم المتحدة تحتاج إلى إخضاع للمساءلة يلزم تمويلا مأمونا، وإدارة أفضل، وتنسيقا أكثر فعالية في جميع أنشطتها.

لقد أعطانا أميننا العام أول الخيط وعلينا الآن، نحن الدول الأعضاء، أن نعطيها تأييدنا الكامل. يجب ألا ندع الإصلاح في الأمم المتحدة يتعثر.

إن التنمية يجب ألا تكون على حساب البيئة. ونكرر القول بأن ذلك تحد لنا. إن نجاح كويتو كان شيئا تعادلت فيه الأمور بالكاد. وستكون بوينس آيرس عملا شاقا ولكن لا بد من النجاح فيه. إن البلدان ذات القدر الأكبر من الانبعاثات يجب أن تضع بسرعة خططا يمكن الوثوق بها للوفاء بارتباطاتها الملزمة بها في كويتو. ونحن في بريطانيا سننشر عما قريب ورقة استشارة عن الكيفية التي سنفي بها بالتزاماتنا. وآمل أن يتقدم آخرون ويفعلوا الشيء نفسه.

إن العالم ينيط توقعات كبيرة بالأمم المتحدة باعتبارها حافظة للسلم والأمن العالميين. ولا ينبغي أن تتدخل الأمم المتحدة إذا كانت هناك منظمات إقليمية تستطيع، على نحو أفضل، أن تعالج نزاعا محليا ولكن علينا أحيانا أن نظهر إرادة عالمية جماعية. وإذا ما عملنا فيجب أن نعمل بحسم. إن المبادئ الواضحة يجب أن تكون مرشدا. واسمحوا لي أن أبين بعضها بإيجاز.

أولا، إن الوقاية خير من العلاج دائما. والموارد التي تنفق لمنع نشوب نزاع ضئيلة بالقياس إلى تكاليف حفظ السلام، بعدما تبدأ البنادق في إطلاق النار. إن الأمم المتحدة آخذة في بناء مقدرتها في هذا المضمار، ولكنها تحتاج إلى مزيد من المساعدة - وبريطانيا تتعهد مرة أخرى بأداء دورها.

ثانيا، وحيثما يجب علينا أن نرسل الخوذ الزرق، ينبغي أن تسند إليها مهمة واضحة وقابلة للتنفيذ. فيجب ألا يتكرر ما حدث في البوسنة، حيث حشر حفظه السلام في نزاع حي، وطلب منهم أن يجعلوا المناطق المأمنة آمنة. غير أنهم لم يعطوا الوسائل التي تمكنهم من ذلك.

يحتاج حفظه السلام التابعون للأمم المتحدة أن يكون لهم طريق للخروج مثلما يكون لهم طريق للدخول. ويجب أن تكون لديهم الأدوات اللازمة للقيام بالعمل المطلوب، وأن تكون لهم قيادة واضحة وكفؤة.

وثالثا، تحتاج الأمم المتحدة إلى أن تستطيع العمل والرد بسرعة. إن العمل السريع يمكن أن يمنع من تصعيد صراع، وأن يساند هدنة هشة، وأن ينقذ أرواحا. ومرة أخرى نحن، في بريطانيا، نحاول أداء دورنا. إن إعادة تشكيل القوات المسلحة في بريطانيا على إثر إعادة النظر في دفاعنا الاستراتيجي، آخذة في تحويل قدرتنا على الإسهام في حفظ السلام وفي العمليات الإنسانية:

النصف، بحلول عام ٢٠١٥، نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع. إن جهدنا التنموي الذاتي موجه الآن نحو استئصال الفقر. وقلت للدورة الاستثنائية في العام الماضي إننا سوف نعكس الاتجاه الانحداري في مساعدتنا للتنمية. فأعلنا منذ حين وجيز أننا نقوم بزيادة ميزانيتنا للتنمية بمقدار ١,٦ بليون جنيه استرليني وبزيادة مساندتنا للصحة والتعليم والمشاريع المائية في أفريقيا بمقدار ٥٠ في المائة. وقد ساعدنا على دفع تكاليف حملة منظمة الصحة العالمية لمكافحة الملاريا. ونحاول أن نضع أموالنا حيثما وعدت بها أقوالنا.

بيد أن هذه البرامج التنموية لا تنجح بالطبع إلا إذا توفرت لها الظروف السليمة، وهناك أموال باهظة بذرت على مر السنين. وهذا هو من جديد السبب في أن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لإنشاء شراكات تنموية قوية عمل هام جدا ويجب أن نسانده مساندة كاملة. وإنني أناشد اليوم جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، أن تعطي أعلى درجة من الأولوية للتنسيق الفعال بين جهودها التنموية. وما لم يحدث ذلك فإن فقراء العالم سيكونون هم الخاسرين.

إذا كان نريد القضاء على الفقر، فإننا نحتاج أيضا إلى أن نكفل أن تستفيد أقل البلدان نموا من هذا الاقتصاد العالمي. ومعنى ذلك مثلا أن ندعمهم يبيعون سلعهم دون فرض تعريفات جمركية عليها. ومعناه مساعدتهم مساعدة نشطة على الاستفادة من العولمة، ومعناه نبذ كل ما قد يكون للحماية من إغراء كاذب.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بجعل تعريفاته الجمركية صفرا لتلك البلدان بحلول عام ٢٠٠٠. وإنني أهيب بكل البلدان المتقدمة النمو أن تحذو حذوه.

وعلى ذلك أن نخفف من عبء الديون على أشد البلدان فقرا. لقد اقترحت بريطانيا "ولاية موريثيوس" للتعجيل بمساعدة من هم واقعون في وهدة الديون ومستعدون استعدادا صادقا أن يساعدوا أنفسهم على الخروج منها. وبحلول عام ٢٠٠٠ ينبغي أن تكون جميع البلدان المؤهلة، المثقلة بديون فادحة، قد شرعت في عملية منتظمة لخفض الديون بقصد الخروج بصفة دائمة من مشكلة ديونها. ولكن لا بد أن نتأكد من أن ذلك سيحدث. ومرة أخرى سيقضي الأمر جهدا تعاونيا هائلا بين البلدان الممثلة هنا اليوم.



سيؤدي لا محالة إلى نوع جديد من الرد. ويجب ثانياً أن نضغط على الجانبين لضرورة التفاوض، مع تقدير واقعي لما هو ممكن، وأن نبين السبيل إلى الحل المقبول من الطرفين. ويجب ثالثاً أن نوضح أننا نلبي الاحتياجات الإنسانية العاجلة للاجئين في كوسوفو وأنها نمنع بكل الوسائل اللازمة الكارثة الإنسانية التي نراها تلوح في الأفق مع قدوم الشتاء.

ونقترح إصدار قرار جديد من مجلس الأمن يدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار ويطالب بإنهاء العاجل للاعتداء على حقوق السكان في كوسوفو. وينبغي أن يعتمد القرار هذا الأسبوع، والرئيس ملوسفيتش سيتحمل عواقب تجاهل ذلك القرار.

ويواجه المجتمع الدولي تحدياً خطيراً آخر في العراق. فمجلس الأمن مجمع على الإصرار على أن يستأنف العراق تعاونته مع الأمم المتحدة؛ وقد توصل كوفي عنان بشجاعة إلى اتفاق هام مع القيادة العراقية في وقت سابق من هذا العام بشأن لجنة الأمم المتحدة الخاصة. ويتعين هنا أيضاً احترام هذا الاتفاق وسنؤدي دورنا في كفالة احترامه.

أخيراً، إننا نواجه محنتين عالميتين يمكن أن تقوضا مؤسساتنا بل في الواقع أسلوب حياتنا وهما: المخدرات والإرهاب. فنعرف جميعاً الصلات المتنامية بين المخدرات والجريمة وزعزعة الاستقرار في كثير من البلدان. ونعرف الآثار الخادعة المفسدة للمخدرات على كل من يقترب منها - على زارعيها ومهربيهـا ومروجيهـا ومتعاطيهـا على حد سواء. ونعلم أننا يجب أن نعالج كل حلقة في سلسلة المخدرات، ولكننا قد نخطئ في تقدير حجم الجبل الذي علينا أن نتسلقه. فلو كنا أمناء مع أنفسنا لرأينا أن هذه معركة قد نخسرها، بينما لا بد لنا أن نتنصر. وأكرر أن بريطانيا تنفق ٢٠٠ مليون جنيه على المستوى الوطني على أولوياتنا، لكن جهودنا الجماعية تحتاج إلى تركيز أقوى كثيراً.

نحن لا ننقصنا المنظمات التي تبحث هذه المشكلة؛ بل الواقع أنها أكثر مما ينبغي. لكن ما ينقصنا بشدة هو النتائج: قطع خطوط الإمداد، والقضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة، ووقف أرباح تجار المخدرات. ولدينا أداة جديدة هي اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة. وكثيرة هي البلدان التي لا تزال توفر الملجأ لعائدات الجريمة. فيجب أن نطالب معاً بأن تقتلع تلك البلدان

قوات رد فعل سريع أكبر عدداً وأفضل عدة، ووسائل نقل استراتيجية إضافية، ومقدرة سوقية أفضل.

وبوسعي أن أعلن اليوم أننا في خلال ستة أشهر سوف نبرم اتفاقاً محدداً مع الأمم المتحدة يكفل استفادتها السريعة مما يمكننا تقديمه عندما يطلب منا ذلك - وهذا هو أول اتفاق من هذا القبيل مع عضو دائم.

ورابعاً، يتعين أن يصاحب حفظ السلام منذ البداية بناء السلام، لاستعادة العدل والمؤسسات الديمقراطية والرخاء وحقوق الإنسان. ويتعين على مجلس الأمن أن يعالج أعراض النزاع أيضاً لا الاكتفاء بأسبابه. ويلزم أن يعمل مع باقي مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذا أريد التوصل إلى نتائج دائمة. وسأطلب مرة أخرى من الأمين العام أن يقدم إلينا مقترحات جديدة تعالج عواقب وأسباب النزاع، ليكون ذلك واقعاً.

ما زالت هناك أعداد كبيرة من هذه المنازعات. وهناك أولويات قليلة يمكن أن تفوق استعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى. وتظل عملية السلام في الشرق الأوسط في مأزق واضح. لقد نجحنا في إحراز تقدم في أيرلندا الشمالية وأعطانا دعم المجتمع العالمي لنا في هذا العمل قوة كبيرة وتشجيعاً على القيام به. ونحن مدينون لهذا الدعم وأرجو أن يواصل العالم تقديمه. وأرى أن الوقت قد حان لزيادة التحرك قدماً في الشرق الأوسط أيضاً. ومرة أخرى نحن البريطانيين مستعدون للقيام بدورنا في التوصل إلى ذلك.

غير أنني أود أن أركز على منطقة أخرى تحتاج إلى اهتمام عاجل: كوسوفو. فلا يكاد المرء يصدق أن تعود قوات أمن الرئيس ملوسفيتش إلى تجاهل إرادة المجتمع الدولي الواضحة وترتكب الأعمال الوحشية والاضطهاد ضد من تدعي أنهم أخوة مواطنون. وطبيعي أننا نعتبر أن الأعمال غير المقبولة فمن يسمي نفسه جيش تحرير كوسوفو، قد أسهمت في الحالة المزريّة الراهنة. ولكن لا شيء يبرر أساليب الأرض المحروقة وتحويل مئات الألوف قسراً إلى لاجئين.

وأمامنا بعض المسؤوليات الواضحة في هذه الحالة بوصفنا مجتمعاً دولياً. فيجب علينا أولاً أن نوضح أن صبرنا على الإخلال بالوعود - التأكيدات الزائفة التي لم تحترم - قد نفذ. وأن استمرار الاضطهاد العسكري

تدابير جديدة فعالة على أساس دولي متفق عليه يمكن أن يؤدي إلى اختلاف فعلي في الوضع.

لقد غطيت كثيرا من النقاط في كلمتي أمام الجمعية لكن النقطة الأساسية هي فعلا نقطة بسيطة للغاية. إننا نواجه تحديات جديدة متعددة ونحن نقرب من القرن الجديد. ونعلم جميعا أن أملنا الوحيد في مواجهة هذه التحديات هو مواجهتها معا بنجاح. ونحن بحاجة إلى تعاون دولي فعال وإلى مؤسسات عصرية تعالج مشاكلنا السياسية ومشاكلنا الاقتصادية. ونحتاج إلى منظومة الأمم المتحدة التي يشد بعضها أزر بعض كما لم يحدث من قبل ونحتاج إلى إعادة إنعاش وتحديث مؤسساتنا الدولية لمواجهة الأزمة في الاقتصاد العالمي. ولكننا نحتاج قبل كل شيء آخر إلى إرادة سياسية وإحساس بإلحاح المشاكل. فمشاكل عالمنا المعاصر ضاغطة جدا وعواقبها عاجلة جدا وآثارها بعيدة المدى للغاية بما لا يترك لنا مجالا للتردد أو للتجاهل أكثر من ذلك. وأمامنا إنذار بأن نعمل وأن نحدد الغرض والاتجاه في مواجهتنا لهذه التحديات التي تواجهنا معا وإلا سندفع الثمن. والوقت الملائم لذلك - للاستجابة لذلك الإنذار - هو الآن.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة أتقدم بالشكر لرئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي أدلى به.

**اصطحب الرايت أورايل توني بلير، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من المنصة.**

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠

جذور المهربين وأموالهم القذرة - أي تضرب ملوك المخدرات حيثما يوجع الضرب. والاتفاقية تتيح السبل العملية لتحقيق ذلك؛ غير أن المفاوضات بشأنها متلكئة. فنكلف أنفسنا بمهمة إكمالها بحلول الألفية الجديدة على أقل تقدير.

وأصبحت المعركة ضد الإرهاب أيضا على أشدها. فقد شملت ساحة الإرهاب العالمية في العام الماضي الأقصر ودار السلام ونيروبي وأوما وكثيرا غيرها. وتذكرنا كل واحدة منها بأن الإرهاب جريمة بربرية وجبابة بشكل فريد. وتذكرنا كل واحدة بأن الإرهابيين لا يحترمون الحدود. وتذكرنا كل واحدة بأنه ينبغي ألا يجد الإرهاب مخابأ، ولا فرصة لجمع الأموال، وبأننا ينبغي ألا نتساهل في عزمنا على تقديم مرتكبيه إلى العدالة. وهذا ينطبق على ظاهرة الإرهاب الجديدة التي لا تنتمي لدولة كما ينطبق على أشكاله المألوفة.

ومن الأمور الحيوية بداية أن توقع البلدان على الاتفاقيات الدولية الإحدى عشرة لضمان ألا يجد الإرهابيون مكانا آمنا. ونحن في بريطانيا أصدرنا تشريعا جديدا يكفل لنا مواجهة المؤامرات الإرهابية الموجهة ضد بلدان أخرى. ولكن يجب أن نزيد. وبوسعنا أن نأمل في إلحاق الهزيمة بالإرهاب إذا كرسنا جميعا أنفسنا لذلك. ولذا فإنني أرحب بالمبادرة الأخيرة للرئيس الفرنسي لمواجهة عمليات جمع الأموال للإرهاب على أساس دولي. وبصفتي رئيس مجموعة الثمانية فإنني أعرض اليوم استضافة مؤتمر رفيع المستوى في لندن في خريف هذا العام لحرمان الإرهابيين من وسيلة الدعم هذه. إن اتخاذ